وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed Boudiaf- M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الإقتصادية
تخصص: مالية وجباية

إعداد الطالب:
- يحياوي ياسر

اشراف الأستاذة:
- قشي حبيبة

لقليطي الأخضر	**جامعة المسيلة**	**رئيسا**
زواق الحواس	**جامعة المسيلة**	**مناقشا**
قشي حبيبة	**جامعة المسيلة**	**مشرفا**

السنة الجامعية 2014/ 2015

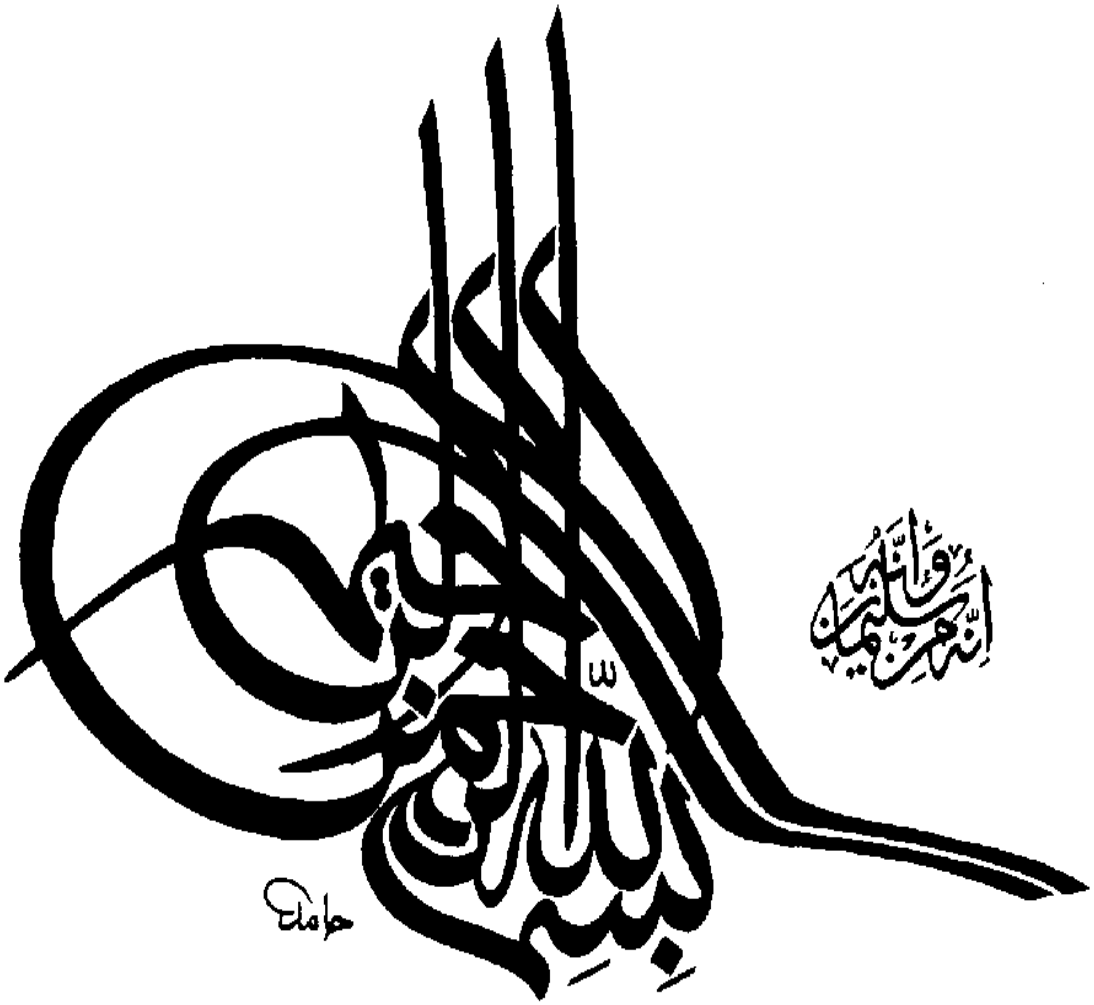
بسم الله الرحمن الرحيم
وإنه من سليمان
حامد

شكر وعرفان

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد توجيهي الشكر لله عز وجل أجد نفسي مدينًا بالوفاء والعرفان لأستاذتي الفاضلة

فتي حبيبة الذي تفضلت بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدمت لي النصح والإرشاد طيلة

فترة إعداد الدراسة، فلها مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للعاملين في مؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة- لما بذلوه من تعاون في إنجاح هذا العمل.

وأخير اً ... اللهم إني أشهدك بأنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد فإن كنت قد وفقت فمن

عندك وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي، اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً، وسعيي فيه

مرضيا مشكورا مبتغيا به وجهك الكريم وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

(فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا)

ياسر

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

مقدمة أ

الفصل الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي

تمهيد 09

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة 10

المطلب الأول: التطور التاريخي لعلم المحاسبة 10

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة المالي 14

المطلب الثالث: الفروض والمبادئ المحاسبية 16

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي ومعايير المحاسبة الدولية 21

المطلب الأول: تعريف وأهداف التوافق المحاسبي الدولي 22

المطلب الثاني: مزايا ومعوقات التوافق المحاسبي الدولي 24

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية 26

المبحث الثالث: تقديم النظام المحاسبي المالي 29

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي 30

المطلب الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي 32

المطلب الثالث: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 35

خلاصة الفصل الأول 38

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد 40

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 41

المطلب الأول: تعريف وأهداف القوائم المالية 41

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية 44

المطلب الثالث: احتياجات مستخدمو القوائم المالية للمعلومات 46

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 48

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي 48

المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي **60**
المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي **64**
المطلب الرابع: عرض وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق **67**
المبحث الثالث: تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي **68**
المطلب الأول: تقييم بنود الأصول **69**
المطلب الثاني: تقييم بنود الخصوم **74**
المطلب الثالث: تقييم الايرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر **76**
خلاصة الفصل الثاني **78**
الفصل الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم لوحدة مطاحن الحضنة
تمهيد **80**
المبحث الأول: تقديم وحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة **81**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن وحدة مطاحن الحضنة **81**
المطلب الثاني: تعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة– **84**
المطلب الثالث: مهام مصالح المؤسسة **87**
المطلب الرابع: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية **91**
المبحث الثاني: عرض وتحليل مختلف الكشوف المالية لوحدة مطاحن الحضنة **92**
المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية لوحدة مطاحن الحضنة **92**
المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج حسب الطبيعة لوحدة مطاحن الحضنة **97**
المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لوحدة مطاحن الحضنة **102**
المطلب الرابع: عرض وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة لوحدة مطاحن الحضنة **106**
خلاصة الفصل الثالث **108**
الخاتمة **110**
قائمة المراجع
قائمة الملاحق
ملخص

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	معدلات النمو	59
الجدول (02)	معدلات المردودية	60
الجدول (03)	قدرة تخزين المادة الأولية	85
الجدول (04)	قدرة نقل المادة الأولية	85
الجدول (05)	الميزانية المالية لسنة 2014 لوحدة مطاحن الحضنة	93
الجدول (06)	الميزانية الوظيفية	95
الجدول (07)	مؤشرات التوازن المالي	96
الجدول (08)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لوحدة مطاحن الحضنة	98
الجدول (09)	الأرصدة الوسيطية للتسيير	100
الجدول (10)	معدلات نمو رقم الأعمال	100
الجدول (11)	معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال	101
الجدول (12)	نسب تجزئة القيمة المضافة	102
الجدول (13)	جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة لوحدة مطاحن الحضنة	103
الجدول (14)	نسبة كفاية التدفق النقدي	104
الجدول (15)	نسبة تغطية النقدية	105
الجدول (16)	مؤشر النقدية التشغيلية	105
الجدول (17)	مؤشر النقدية الضرورية	106
الجدول (18)	جدول تغيرات الأموال الخاصة لوحدة مطاحن الحضنة	107

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	الميزانية الوظيفية	52
الشكل رقم (02)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة رياض سطيف	86
الشكل رقم (03)	الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة –المسيلة–	83

مقدمة

مقدمة

للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى، هذا أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

وهو ما جعل الكثير من المنظمات والهيئات الدولية تهتم بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين كالأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، حيث نتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة والتي خلصت وانصهرت جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية، وباعتبار الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التطورات، خاصة وأنها تسعى إلى مواكبة الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية منذ تبنيها الاقتصاد الرأسمالي في نهاية ثمانيات القرن الماضي، مما توجب عليها أن تتفاعل مع البيئة الدولية بالقيام بالعديد من الإصلاحات. حيث مست هاته الإصلاحات العديد من الجوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي.

أولا: تحديد وصياغة إشكالية الدراسة: تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية لمسايرة نهج الإصلاح ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، حيث تم إصدار القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي، والمرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، وأخيرا القرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

إن النظام المالي المحاسبي يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أن هذا النظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات للتقليل من الأخطار وتسهيل مراجعة الحسابات، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات، وكفيلة بإجراء المقارنات واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنه يمكن الوحدات المصغرة من تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

وبدخول هذا النظام حيز التطبيق فان المؤسسات مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية، وهذا تماشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

وبناءا على ما سبق، يمكننا طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

"**ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؟**"

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي؟

2- هل هناك فروق جوهرية بين مكونات القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وبين مكونات القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني؟

3- ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة؟

وكإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة، نضع الفرضيات الجزئية التالية:

1- قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بإجراء عدة إصلاحات في المجال المحاسبي نتج عنها إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه من المعايير المحاسبية.

2- هناك فروق جوهرية بين مكونات القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وبين مكونات القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني؛

3- وحدة مطاحن الحضنة بدأت بتطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 ، حيث مكن النظام المحاسبي المالي من سهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين مع الوحدة.

ثانيا: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

1- المساهمة في إثراء المعارف النظرية عن أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؛

2- محاولة الوقوف على دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛

3- تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي بوحدة مطاحن الحضنة –المسيلة–؛

4- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني.

ثالثا: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معرفة المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وأهم التغيرات التي طرأت على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.

رابعا: دوافع إختيار الموضوع: الأسباب الذي جعلتني أختار الموضوع هو كون الموضوع مهم وأساسي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونوجزها في ما يلي:

*** المبررات الموضوعية:**

- تطبيق المعلومات النظرية الخاصة بالموضوع على الواقع.

- تبيين العوائق التي تواجه المؤسسات اثر الانتقال المباشر إلى النظام المحاسبي المالي.

*** المبررات الذاتية:**

- حداثة النظام المحاسبي المالي والرغبة في التعرف عليه أكثر؛

- يندرج ضمن إطار التخصص (مالية وجباية).

خامسا: حدود البحث: للبحث حدود مكانية كما له حدود زمنية تتمثل في:

الحدود المكانية: قمنا بالدراسة التطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة–

الحدود الزمنية: قمنا بالدراسة التطبيقية بمؤسسة مطاحن الحضنة وذلك بإسقاط الجانب النظري عليها بحيث قمنا بالتحليل المالي لقوائمها للثلاثة سنوات الأخيرة 2012،2013،2014.

سادسا: منهج الدراسة: من أجل الدراسة المهمة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث الساعي إلى تبيان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده، وذلك بالاطلاع على واقع وحدة مطاحن الحضنة –المسيلة–، من خلال الزيارات الميدانية، الملاحظة، المقابلة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية، وهذا ما يحسب في نظرنا أحد دوافع دراسة هذا الموضوع المتمثل في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العملي.

سابعا: تقسيمات الدراسة: من أجل دراسة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول منه لدراسة عرض عام حول النظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى عموميات حول المحاسبة، وإلى التوافق المحاسبي الدولي، وكذا النظام المحاسبي المالي؛

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، انطلاقا من التعرف على الاطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وإلى عرض وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا التطرق إلى تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛

وخصص الفصل الثالث لدراسة حالة تطبيقية حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة، من خلال التعرف على الوحدة من خلال التعريف النشأة وأهداف المؤسسة وأفاقها المستقبلية، وكذا التطرق إلى عرض وتحليل مختلف القوائم لوحدة مطاحن الحضنة.

ثامنا: الدراسات السابقة:

مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

تعالج هذه الأطروحة موضوع إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر، بهدف بعث وإثراء الحوار العلمي حول الموضوع ببعد تصوري يأخذ بالاعتبار أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، من خلال البحث في طبيعة مسار التوحيد المحاسبي، أهداف هيئة التوحيد المحاسبي، وموقفها من العولمة وبروز التوحيد العالمي، مكانة الاصلاح المحاسبي في استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، نموذج التوحيد الملائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر مع بداية التسعينات وتمخض عنها أساسا إنشاء بورصة القيم المنقولة، والمفاوضات الجارية لإتمام اتفاقات الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبعد استعراض تاريخي وعرض المفاهيم النظرية للمحاسبة، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتقييم واقع وخصوصية الميدان المحاسبي في الجزائر، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة إدراك قوي وإجماع كبير حول أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر.

سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2013.

تعالج هذه المذكرة موضوع تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بهدف الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي الذي أصبح لا يفي باحتياجات مختلف مستعملي القوائم المالية إلى النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التطبيق في 01 جانفي 2010، ويعتبر هذا الأخير مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية

ومعايير الإبلاغ المالي، وقد كان هذا التحول يدخل في إطار سياسة التقارب التي تنتهجها الجزائر لمسايرة المتغيرات الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمعلوماتية، بعد استعراض تاريخي لتطور المحاسبة وأعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، مشروعا مثيلا وأمر لابد منه.

حنان خميس، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة، إعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا جديد يستجيب للمعايير الدولية للمحاسبة، بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، وبالتالي كان لزاما على المحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين من المعلومات الملائمة عن طريق التقارير المالية (القوائم المالية)، والتي تساعد في ترشيد القرارات المختلفة خاصة منها المالية للمؤسسات.

الفصل الأول:

عرض عام حول النظام المحاسبي المالي

تمهيد

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المحاسبة خاصة على المستوى الإقتصادي، والدور الذي تلعبه ضمن مختلف المجالات في تطوير مختلف المشاريع التي تقوم بها المؤسسة ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المعلومة المحاسبية والمالية التي تنتجها المحاسبة، كان لا بد من التطرق إلى موضوع المحاسبة من خلال جانبها النظري من خلال مفهومها وميدانها ومعرفة دورها وأهدافها، فالمحاسبة الحالية هي حصيلة تطور تاريخي متراكم عبر العصور البشرية المتلاحقة.

واستجابة لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات لأطراف مختلفة، تطورت المحاسبة عبر الزمن في مواكبة التحولات والتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي والقانوني حتى أصبحت لها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات لفئات عديدة تهتم بالمحاسبة، تلعب المحاسبة المالية دورا مهما من خلال توصيل المعلومات الاقتصادية إلى المتعاملين الاقتصاديين، واستخدام هذه المعلومات في عملية التقييم وإتخاذ القرارات وما يمكن أن نلاحظه على هذه الأطراف هو كثرة احتياجهم إلى المعلومات، وإختلاف هذه المعلومات وتعارضها وذلك لتعارض مصالحهم لأن كل طرف يسعى إلى الحصول على معلومات تساعده على اتخاذ قراراته.

ونظرا لتزايد النشاط المالي عبر مختلف الدول وازدهار الأسواق المالية بسبب رفع القيود على حركة رؤوس الأموال أصبح من الضروري التوجه نحو إيجاد نوع من التوافق المحاسبي بين المعايير والممارسات المحاسبية عبر كل الدول.

وعليه سنتطرق في فصلنا هذا إلى مفهوم المحاسبة المالية وتطورها التاريخي ثم نتطرق إلى معرفة العوامل التي أدت إلى التوافق الدولي وفي الأخير سوف نتطرق إلى النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة

تلعب المحاسبة دورا هاما في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال إمداد المعلومات الاقتصادية إلى الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة واستخدام هذه المعلومات في عملية التقييم وإتخاذ القرارات.

المطلب الأول: التطور التاريخي لعلم المحاسبة

لقد نشأت المحاسبة وتطورت فروعها استجابة لعوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية في عصور مختلفة، أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المختص في تقديم المعلومات التي تساعد على معرفة نتائج النشاط الإنتاجي للمنشأة الاقتصادية خلال فترة معينة. للإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة أو المساهمة في إثراء قاعدة البيانات لأجل اتخاذ القرارات وفق معايير التسيير الملائمة[1].

أولا: في العصور القديمة:[2] في هذه المرحلة كان ظهور المحاسبة مصاحبا للعد الذي استخدمته الجماعات البشرية القديمة، حيث ثبت استعمال المحاسبة في شكل مبسط من خلال البحوث الأثرية، حيث وجدت حفريات وآثار قديمة تدل على ظهور المعاملات التجارية والمالية، فدلت تلك الآثار على أن هناك حضارات قديمة مثل الحضارة الآشورية تظهر أقدم عمليات للتسجيل المالي في شكل ما يدفعه الملوك إلى جنودهم من رواتب في شكل حيوانات أو مزروعات. كما أظهرت بعض الحفريات عن الحضارة البابلية آثار لما يشبه السجلات المحاسبية كانت في شكل ألواح من الطوب، كما نجد أيضا قانون حمورابي الذي هو عبارة عن قانون مدني وقانون تجاري وقانون بحري وقانون جزائي الذي تضمن على نصوص تتعلق بأعمال الاقتراض والودائع، وأيضا مما ميز هذا القانون هو إجبارية

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص11.

[2] إسماعيل رزقي، **أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 3، 4.

الأطراف المتعاقدة على تسجيل تعاملاتهم. كما شهدت المحاسبة تطورا كبيرا عند اليونانيين، من خلال ما كان يعرف بمحاسبة المعابد، حيث كانت المعابد آنذاك تلعب دور البنوك من خلال استعمال الصكوك والإشراف على أعمال الإقراض والتحويل المالي، كما تشكلت في تلك الفترة ما يعرف بمحكمة المحاسبين التي مهمتها مراجعة الحسابات العامة للدولة. أما في العهد الروماني فقد أجبرت الأسر على مسك سجلات لتدوين الحسابات، من أهمها ما يتعلق بالمقبوضات والمدفوعات بالإضافة إلى سجلات أخرى، حيث كان يتم التسجيل اليومي في سجلات خاصة والتي يتم ترحيلها شهريا إلى سجل خاص. وفي العصر الإسلامي ظهرت الحاجة إلى تسجيل مختلف التعاملات والمبادلات حيث حث القرآن الكريم على كتابة الدين من خلال آية الدين، كما كان الرسول "صلى الله عليه و سلم" يحاسب العمال الذين يرسلهم لجمع أموال الزكاة ويحاسبهم أيضا على كل المصاريف المرتبطة بذلك. أيضا كان للتوسع الذي شهدته الدولة الإسلامية آنذاك دور في زيادة الاهتمام بالمحاسبة لتسيير بيت مال المسلمين وذلك نظرا لتنوع مصادر تحصيل أموال الزكاة التي تشكل المورد الرئيسي لبيت مال المسلمين.

ثانيا: في العصور الوسطى: شهدت العصور الوسطى نظم محاسبية لحصر موجودات المزارع التي كان يملكها الإقطاعيون في انجلترا وكذالك تسجيل نفقات وإيرادات تلك المزارع، إلاّ أن تلك النظم لم تكن تعرف التوازن الرياضي، ولم تكن تشترط تسجيل العملية في جانبين (مدين – دائن)، ومع التطور الذي عرفته التجارة واتساع رقعتها، وانتشار حركة ترجمة كتب العرب في مجالات مختلفة كالرياضيات، الجبر والفلك إلى اللاتينية وبدخول الأرقام العربية وانتشار استعمالها في أوروبا، بدأت تعرف المحاسبة تطورا في مختلف مجالاتها، خاصة لسهولة إجراء العمليات الحسابية بالأرقام العربية عوض الأرقام اللاتينية[1].

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ، ص17.

ثالثا: في عصر النهضة:[1] اشتهرت ايطاليا بمدنها المتطورة في مجال التجارة الدولية، فقد ظهرت في فلورنسا قرب نهاية القرن الثالث عشر مسك الدفاتر وفق القيد المزدوج، فأقدم السجلات المعروفة تعود إلى الفترة بين 1296-1305، أما نظام الاثبات المحاسبي المتكامل وفق القيد المزدوج فقد وجد في السجلات التجارية في مدينة جنوه في عام 1340؛ إن اختراع القيد المزدوج لا يعني اكتمال النظام المحاسبي، بل مازال ينقصه الإقفال، حيث تدل الدراسات التاريخية أن أول السجلات المحاسبية التي تظهر إقفالا شكليا يعود إلى دفاتر أحد التجار الفينيسيين في الفترة الممتدة بين 1406-1434؛ وأول من أعطى الصيغة النهائية للمحاسبة بالقيد المزدوج، هو المفكر ورجل الدين الإيطالي لوكا باسيولي الذي نشره في فينيسيا (البندقية) عام 1494 ضمن كتاب عام للرياضيات باسم "مراجعة عامة في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب ". خصص فصلا كاملا منه حول مسك الدفاتر تحت عنوان <<في الحساب والتسجيل[2]>>؛

ولقد استحدث باسيولي ثلاثة سجلات للتسجيل المحاسبي بطريقة القيد المزدوج وهي:

- **المذكرة:** تسجل فيها كل العمليات التي قام بها التاجر، دون تحليل لطبيعة هذه العمليات؛

- **اليومية:** تسجل فيها العمليات حسب طبيعتها مدينة أو دائنة حسب الحسابات المرادفة لكل عنصر من عناصر العمليات، وبترتيب زمني حسب تاريخ حدوثها؛

- **دفتر الأستاذ** :ترحل إليه الحسابات التي تم تسجيلها باليومية، ويتم ترصيدها بطرح الطرف المدين من الطرف الدائن لكل حساب لأجل استخراج الرصيد.

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص4.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 15، 16.

رابعا: أثناء وبعد الثورة الصناعية:[1] استجابة للتطور في الظروف الاقتصادية توصل " Irson Cloude" إلى تحديد مفهوم الميزانية، التي تم إحلالها مكان ميزان الحسابات. اعتبرت الميزانية أداة لجمع العمليات الحسابية للتجار والمؤسسات فترة بفترة، أدى ظهور الثورة الصناعية في بداياتها إلى تطور أساليب الإنتاج مثل المحرك البخاري، السكك الحديدية ... الخ، تطلب ظهور وحدات إنتاجية كبيرة تستوعب استثمارات هائلة الحجم يفوق إمكانيات شركات الأشخاص، أدى إلى ظهور شركات المساهمة التي لديها الاستطاعة في تمويل المشاريع الكبيرة والعالمية ويعمل في هذه المشاريع عدد كبير من العمال والآلات الصناعية .وانفصلت الملكية عن الإدارة، فلم يعد مالك المشروع هو مديره .إن هذه السمة قد أثرت تأثيرا عميقا في الفكر المحاسبي، بحيث ظهرت الحاجة إلى إدارة متخصصة لهذه المشاريع لحساب موكلين (المساهمون)، لذلك مست الحاجة إلى فروع المحاسبة الأخرى كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، ولا يستطيع المساهمون وذوي العلاقة من الاطلاع على السجلات المحاسبية للتأكد من مدى تمثيل الميزانية لحقيقة الظروف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- عدم توفر المعرفة الفنية لدى المساهمين والأطراف الأخرى؛
- عدم توفر الزمن الكافي لمثل هذه المهمة؛
- تواجد المساهمين في مناطق بعيدة جغرافيا عن مركز المشروع؛
- لا تسمح القوانين لجميع المهتمين بالشركة بمراجعة الحسابات.

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص19.

لهذه الأسباب دعت الحاجة إلى ظهور مراجع الحسابات وكانت انجلترا من أول الدول التي نظمت هذه المهنة[1].

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة المالية ودورها

أولا: تعريف المحاسبة المالية: لقد تعددت تعاريف المحاسبة المالية نذكر منها:

المحاسبة المالية: "هي مجموعة القواعد والاجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تحكم طرق تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمؤسسة في مجموعة من الدفاتر والسجلات، بهدف الوقوف على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة[2]، كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) على أنها: "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات[3]"، حيث أنها تعتبر: " علم وفن تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات[4]"، وذلك من خلال أنها تمثل: نظام متكامل في معالجة المعلومات الذي يهتم بتحديد وقياس الأحداث الاقتصادية، التي يكون لها تأثيرا على المنشاة وتقديم تلك الأحداث إلى متخذي القرارات بعد تفسيرها وتحليل نتائجها[5]".

ووفقا للمادة 3 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، فان المحاسبة المالية: "هي تنظيم لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها

[1] محمد علي حيدر بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 16، 17.

[2] وليد ناجي الحيالي، **اصول المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص26.

[3] أحمد محمد نور وشحاتة السيد شحاتة، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 15، 16.

[4] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر الى علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص35.

[5] عبد الهادي بوقفة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص6.

وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

وفي الاخير نورد التعريف الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية حيث عرفت المحاسبة على انها:" علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي[2]".

ما يلاحظ على مختلف هذه التعاريف هو اتفاقها على أن المحاسبة تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثل الأولى في وظيفة القياس أي قياس النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، والثانية في وظيفة الاتصال وتتمثل أساسا تقديم مجموعة من المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة لجميع الأطراف التي لها مصالح متعلقة بالمؤسسة.

ثانيا: دور المحاسبة المالية: يتمثل دور المحاسبة المالية في الآتي[3]:

– تحديد عدد وشكل السجلات والدفاتر الواجب إمساكها وتصميم النظام المحاسبي؛

– تحديد ممتلكات وإلتزامات المؤسسة مع التغيرات التي تحدث فيها وكذا نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة؛

– إعداد الحسابات الختامية لتحديد الأرباح والخسائر وتصوير قائمة المركز المالي للمؤسسة؛

– مساعدة الإدارة ومن يهمه الأمر في التعرف على نتيجة الأعمال والمركز المالي، مما يساعد على رسم السياسات وإتخاذ القرارات السليمة، كقرارات الإستثمار ومنح القروض؛

[1] المادة 3 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص3.
[2] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص41.
[3] محمد أحمد خليل وآخرون، **مقدمة في علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2004، ص35.

– توفير المعلومات المحاسبية المالية للأطراف الخارجية خاصة الدولة كتحديد الوعاء الضريبي بالتنسيق مع التشريع الجبائي لتجنب النزاعات الكبيرة والحساسة.

المطلب الثالث: الفروض والمبادئ المحاسبية

ترتكز المحاسبة في عملها على مجموعة من المبادئ والفروض، والتي تمثل القواعد التي يسترشد بها المحاسب في سبيل إنجاز عمله،

أولا:الفروض المحاسبية: تعرف الفروض على أنها "مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، لكنها تكون أساسا لإطار فكري يصلح للاستدلال و التوصل إلى نتائج محددة"[1]، حيث يمكن القول أنها بديهيات أو مسلمات عند إعداد المعلومة المحاسبية والمالية. وتتميز بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

– لا بد أن تلقى القبول العام على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي؛

– لا بد أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر؛

– لا بد أن تكون على العموم قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

ومن أهم الفروض المحاسبية المتعارف عليها ما يلي:

1– فرض الوحدة المحاسبية[3]: ترتكز المحاسبة على وظيفتين أساسيتين هما وظيفة القياس ووظيفة الاتصال، فوظيفة القياس تتعلق بالأحداث والمعاملات المالية والتجارية ومختلف

[1] جبرائيل كحالة وآخرون، **المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص48.
[2] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، دار ومكتبة حامد، عمان، 2004، ص34.
[3] إسماعيل رزقي، مرجع سابق، ص24.

المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين مختلف المتعاملين، أما وظيفة الاتصال فترتبط بإيصال نتائج أعمال المؤسسة إلى مختلف من يهمه الأمر.

فالمشرع الجزائري أخذ هذا الفرض بعين الاعتبار عند التمييز بين ذمة المؤسسة وذمة الشركاء، سواء كانت شركات أموال أو شركات أشخاص، حيث يعتبر الشركاء والمساهمين أطراف خارجية تسجل كل تعاملاتهم مع المؤسسة في حسابات الحقوق وفي حسابات الديون:

الحساب رقم 44: حقوق على الشركاء والشركات الحليفة؛

الحساب رقم 55: ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة.

2- فرض الاستمرارية: ويقصد بالإستمرارية الافتراض بأن المشروع مستمرا مالم يثبت عكس ذلك، حيث يقوم المحاسبون تحت هذا الافتراض بإعداد قوائمهم المالية، مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بكلفها التاريخية والاستمرار بإهلاكها من سنة مالية إلى أخرى طالما المنشأة مستمرة في إستخدام هذه الأصول لذا لا يلجأ المحاسبون إلى تقييم الأصول الثابتة بقيمها السوقية لطالما لا يوجد نية لبيع هذه الأصول أو نية لتصفية المنشأة وبالتالي التخلص من أصولها المختلفة[1].

3- فرض وحدة القياس: تتكون الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية من مجموعة عناصر غير متجانسة (أراضي، مباني، بضاعة، آلات.....الخ) ونظرا لعدم تجانس الموارد أصبح من الضروري إيجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في المنشأة وعرض النتائج التي تنجم عنها عمليات الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم باعتبارها وسيلة تلقى قبولا عام في القياس، إلا أن مشكلة وحدة القياس النقدي هي عدم ثباتها وتعرض قيمتها الحالية

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2006، ص22.

للإنخفاض المستمر ولذلك تكون البيانات التي تعرضها القوائم المالية غير دقيقة في التعبير عن حقيقة المركز المالي للوحدة المحاسبية، مما أضعف الاعتماد على الأرقام التي تظهرها القوائم المالية باعتبار أنها تجمع وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة. ولمعالجة التغيرات في القوة الشرائية للنقود لجأ فكر المحاسبين لبعض الطرق لتعديل البيانات التي تحملها القوائم المالية لتكون معبرة تعبيرا أقرب للصحة وذلك باستخدام بعض الطرق الإحصائية[1].

4- فرض الفترة الزمنية: بموجب هذا الفرض، تقسم الحياة المستمرة لنشاط المنشاة الى فترات زمنية متساوية (سنة ميلادية عادة) يتم في نهاية كل فترة منها توقف افتراضي لنشاطها بقصد اعداد ما يعرف بالحسابات، حيث ان الفترة المحاسبية تعتبر قصيرة نسبيا بالقياس الى عمر المنشاة، لذا كان من الضروري تبني اساس الاستحقاق في اعداد القوائم المالية كما يتطلب ذلك من اجراء للتسويات الجردية وذلك بالإضافة الى تطبيق مبداي المقابلة والاعتراف بالإيرادات والمصروفات[2].

5- فرض التوازن المحاسبي: من خلال دراسة تطور الفكر المحاسبي، نستطيع التوقف عند احد الاحداث المهمة في ذلك التطور، الذي يشكل منعطفا جذريا، بل وتحول ثوري في الفكر المحاسبي من خلال طرح افكار نظام القيد المزدوج خلال كافة المراحل التي سبقت نشره واعلانه عام 1363 من قبل الباحث العربي المسلم المازدراني وتلاه وعمقه لوقا باشلو عام 1494 والتي شكلت اساسا لظهور فرضية التوازن المحاسبي[3].

ثانيا: المبادئ المحاسبية: تقوم المحاسبة على جملة من المبادئ نشئت نتيجة الحاجة لها وحازت عبر مراحل مختلفة من التطبيق العملي على صفة القبول العام، إذ تحكم هذه المبادئ خطوات وإجراءات الدورة المحاسبية، التي تنتهي بإظهار نتائج نشاط المؤسسة، تلبية

[1] عبد الهادي بوقفة، مرجع سابق، ص8.
[2] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص42.
[3] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص183.

لاحتياجات مختلف الفئات المستعملة للمعلومات المحاسبية. وفيما يلي نتناول أهم المبادئ المحاسبية وهي:

1- مبدأ التكلفة التاريخية: يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات والأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها مع افتراض ثبات قيمة النقود .بحيث تعبر القيم عن الماضي دون الأخذ بالاعتبار التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة، تنص المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF): "على أنه يجب أن تقيد في محاسبة الكيان عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ الحسبان أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول والخصوم ذات الخصوصية مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية"[1].

2- مبدأ الوحدة المحاسبية: بموجب هذا المبدأ لا تهتم المحاسبة إلا بالأحداث التي لها علاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية أو القانونية، وأنه يقع على المحاسبة فقط تسجيل الأحداث (العمليات) التي لها تأثير على وضعية المؤسسة دون سواها من الفئات الأخرى المهتمة بحياة وأعمال المؤسسة، كالمالكين والمسيرين، تنص المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي: "على أنه يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، ويجب أن لا تأخذ القوائم المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيه"[2].

[1] المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008، ص12.
[2] المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص12.

3- مبدأ الاستمرار: يقوم هذا المبدأ على فرضية عدم توقف نشاط المؤسسة في الأجل القريب ، أي أن المؤسسين لا يفكرون في تصفية المؤسسة في ظل الظروف العادية، وإنما يفترض دائما أن المؤسسة سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي تأسست لأجله، وتنص المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: "يجب أن تعد القوائم والكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تؤدي إلى التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب"[1].

4- مبدأ استقلالية الدورات: عملا بفكرة تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية (دورة مالية) استجابة للتشريعات القانونية، من أجل تحديد أعمال ونتائج المؤسسات خلال تلك الفترات (ربح أو خسارة) لتسهيل عمليات التسيير والرقابة والمقارنة. وعليه يقضي هذا المبدأ بتحمل كل دورة مالية لأعبائها واستفادتها من إيراداتها، وتنص المادة رقم 12 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: " على أنه يجب أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها والسنة التي تليها، ولأجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط"[2].

5-مبدأ الحيطة والحذر: القاعدة الذهبية لهذا المبدأ تقضي بعدم أخذ المؤسسة في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث في المستقبل، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان للأعباء التي قد تتحملها والخسائر التي قد تتكبدها في المستقبل، وتنص المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11

[1] المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق ، ص11.
[2] المادة رقم 12 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، نفس المرجع، ص12.

المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: " يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه"[1].

6-مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يقوم هذا المبدأ على ضرورة التزام المؤسسة بإتباع مبدأ واحد أو طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية لا تغيرها من فترة إلى أخرى، ومن نتائج تطبيق هذا المبدأ، أنه يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية، تنص المادة 05 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه: " تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد التي تلي والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض القوائم المالية"[2].

7- مبدأ القيد المزدوج: وذلك حسب المادة 16 من القانون 07-11 " تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى القيد المزدوج يمس كل التسجيلات على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والآخر دائن في احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن"[3].

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي ومعايير المحاسبة الدولية

في إطار تطوير المحاسبة يعد التوافق المحاسبي أحد أهم محصلات هذا التطوير نظرا لشموليته أغلب دول العالم من بينها الجزائر، التي تحولت من نظام المحاسبة العامة

[1] المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص12.
[2] المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، نفس المرجع، ص11.
[3] المادة رقم 16 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص4.

وفق المخطط المحاسبي الوطني 1975 إلى المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي 2007.

المطلب الأول: تعريف وأهداف التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد في الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية.

أولا: تعريف التوافق المحاسبي الدولي: يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي: "الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية تحظى بصفة القبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات"[1]، حيث يمكن القول بأن التوافق المحاسبي الدولي: "هو عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم، وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"[2].

من التعاريف السابقة يتبين لنا ان التوافق المحاسبي الدولي هو مفهوم ملازم للمحاسبة الدولية هدفه الاساسي هو الحد من الفروقات والاختلافات المحاسبية بين الانظمة المحاسبية عن طريق جعل المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية متقاربة فيما بينها.

[1] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم المبررات والأهداف**، مجلة الباحث العدد 04، 2006، الجزائر.
[2] ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص170.

ثانيا: أهداف التوافق المحاسبي الدولي[1]: من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الإقتصادية الدولية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

- **المؤسسة المعدة للقوائم المالية:** يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات، والتي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛

- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛

- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛

- التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

- **الأطراف المستعملة للقوائم المالية:** إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها وبالتالي استبعاد أي أثر من أجل اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

[1] هشام سفيان صلواتشي، **"آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي"**، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17 و 18 جانفي 2010.

– **الهيئات الأخرى:** تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال عملية الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل: الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات)، أو أعباء إضافية تتعلق بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة والبرامج التكوينية.

المطلب الثاني: مزايا ومعوقات التوافق المحاسبي الدولي

أولا: مزايا التوافق المحاسبي الدولي: تتمثل فيما يلي[1]:

– تحسين عملية إتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛

– تسهيل عملية الإتصال المالي والتجاري وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية ويخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية؛

– زيادة درجة إنتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة والرقابة وإتخاذ القرارات؛

– إقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف، تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الإستشارية المالية.

ثانيا: معوقات التوافق المحاسبي الدولي[2]: رغم المزايا السابقة للتوافق المحاسبي الدولي فإنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:

[1] نور الدين مزياني محمد الصالح وفروم، **"المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، مقومات ومتطلبات التطبيق"**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17 و 18 جانفي2010.

[2] نور الدين مزياني ومحمد الصالح فروم، مرجع سابق.

– الإختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛

– تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛

– ضعف أو إنعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛

– الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالإستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛

– غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن إعتمادها في التقييم المحاسبي؛

– التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي او توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛

– تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛

– المعايير المحاسبية تصدر باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية أفقدها مضمونها الأصلي؛

– إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها.

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية

هناك عدة هيئات عملت على التوافق المحاسبي، لكن الهيئة المشرفة على إعداد المعايير الدولية هي الهيئة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB) International Accounting Board، وهي هيئة خاصة ليست تابعة لأية دولة، قبل 2001 كانت تسمى the international Accounting Standard Committee (IASC) التي أنشأت في 1973 بداية بعشرة دول، بهدف تحقيق توافق في المعايير المحاسبية، فقد رأت هذه الهيئة أن المبادئ والقواعد التقليدية كانت تركز على محاسبة النشاطات الصناعية المدرة للمداخيل، والتي لا تتوافق مع محاسبة وتقييم الأدوات المالية المستعملة لأغراض تسيير المخاطر المالية كالحقوق، القروض، السلفيات، السندات وغيرها، لهذا بدأت بالتفكير في إعداد المعايير المحاسبية الدولية[1]؛ وتمثل (IASB): مجموعة مستقلة من الخبراء ذوي خبرات متطورة في المعايير المحاسبية، المراجعة واستعمال التقارير المالية وتعليم المحاسبة، حيث التنوع الجغرافي مطلوب.

أولا: مفهوم معايير المحاسبة الدولية: يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن شيء معين أو درجة جودته[2]، أما في المحاسبة فإن المعايير المحاسبية: "هي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"[3]، ويعرف المعيار حسب (ISO: International standards organisation) : " على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة،

[1] حنيفة بن ربيع، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** ، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص19.

[2] سليم بن رحمون، مرجع سابق، ص10.

[3] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص58.

قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"[1].

تأسيسا على ما سبق، يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية؛ أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي. كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية[2].

ثانيا: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر: يمكن عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال النقاط التالية[3]:

1- التحولات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر: إن تبني الجزائر إقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الإقتصادية والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسات، لاسيما أن هذه الأخيرة تسعى الى الريادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال؛

2- تشجيع الإستثمار بكافة أشكاله: إن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والأجنبيين من خلال الإعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية الختامية، فقد لوحظ أن الشركات الأجنبية التي تنشط في قطاع المحروقات تلجأ إلى إستعمال محاسبة خاصة بها وفي نهاية كل دورة محاسبية تقوم بإعداد مقاربة بين حساباتها وحسابات المخطط المحاسبي الوطني رغم أن العقود المبرمة بين شركة سوناطراك وهذه الشركات تنص على إستعمال هذا المخطط، وقد بررت

[1] سليم بن رحمون، مرجع سابق، ص10.
[2] مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص62.
[3] نورالدين مزياني و محمد الصالح فروم ، مرجع سابق.

تصرفها هذا بقصور المخطط المحاسبي الوطني في تلبية حاجيات المستثمرين بإنتاج معلومات محاسبية كافية لإستعمالها في عملية إتخاذ القرارات وتسيير الشركة[1].

3- فتح المجال للإستثمار في القطاع المالي: لقد أصبح بإمكان القطاع الخاص إنشاء بنوك ومؤسسات التأمين وفقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في هذا المجال (قانون النقد والقرض....)، وقد لوحظ فعلا إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر (بنك الخليج، بنك البركة،....) وهي غالبا ما تكون مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية تطبق معايير المحاسبة الدولية أو تتعامل عادة مع شركات تطبق هذه المعايير.

4- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات: يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها صعوبات كبيرة في إجراء تحليل مالي متكامل بسبب إعداد القوائم المالية الختامية حسب المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975، الذي لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ميسرة ومباشرة، مما يضطره إلى إعادة تشكيل الميزانية المحاسبية لتصبح ميزانية مالية تخدم (نسبيا) أهداف التحليل المالي بالإعتماد على معلومات داخلية قد يصعب على المحلل المالي (خاصة الخارجي) الحصول عليها، إضافة إلى ذلك يصعب على المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء كانت زمنية (تطورها عبر الزمن) أو مكانية (مقارنة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية مشابهة لها)، نظرا لإعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية فقط مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة خاصة في ظروف التضخم.

5- سهولة الإندماج في الإقتصاد العالمي: إن توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي وما ينجر عنه من فتح مناطق للتبادل الحر في الجزائر وتوقع إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تكون للمؤسسات الجزائرية علاقات دولية مع مثيلاتها الأوربية وغير الأوربية تطبق

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008، ص16.

معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات الجزائرية تطبيق هذه المعايير لرفع درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى الشركات الأجنبية نظرا لإعدادها بلغة محاسبية عالمية وموحدة (كفاءة الإتصال المالي والتجاري).

6- إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة: من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات، فالكثير من المشاكل المحاسبية المطروحة حديثا لا نجد لها حلولا في المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 وعليه يتم معالجتها بإجتهادات شخصية من قبل المهنيين قد لا تصب في مصلحة كل مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما تتناول المعايير المحاسبية الدولية هذه المشاكل وتوضح طريقة التعامل معها محاسبيا كما هو الحال عند تعامل المؤسسة بقرض الإيجار.

7- تطوير بورصة الجزائر: تطور عدد شركات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثان للتمويل الخارجي ولا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية إلا إذا كانت الشركات المقيدة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية لضمان مستوى عال في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين.

المبحث الثالث: تقديم النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها، نتج عن الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

قدم النظام المحاسبي المالي إطارا مفاهيميا بين مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير وتقديم القوائم المالية، حيث يقسم الإطار المفاهيمي إلى:

أولا: التعريف ومجال التطبيق: إن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]؛ يطبق النظام المحاسبي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي[2]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1] المادة 03 من القانون رقم 07-11، مرجع سابق، ص3.

[2] سفيان أبحري ومراد آيت محمد، **"النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات وأهداف"**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي: ينشأ النظام المحاسبي المالي القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وللهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة، من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

– السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين، المساهمين والشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين المعنيين بالأمر كالمستخدمين والدائنين، فيما يخص إنتضامهم صدقهم وشفافيتهم؛

– إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات إحترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها؛

– المساهمة في نمو ومردودية المؤسسات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها؛

– السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد، داخل المؤسسة وفي مكان محدد، على المستوى الوطني والدولي بين المؤسسات؛

– نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم؛

– المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات معنوية، مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرضية؛

[1] Samir merouani, **Le projet du nouveau system comptable financier algérien**, Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, Mémoire de magistère, ESC, Algéria, Année 2007/2008, p94.

– تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول؛

– السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوق فيها لكل المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق فيها، مضمونة، منتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح)، حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقارير المالية الدولية **"IFRS"**.

المطلب الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي

ويتميز النظام المحاسبي المالي من الناحية النظرية عموما بأربع استحداثات رئيسية وهي[1]:

1) الاستحداث الأول: تقريب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الحديث والدولي وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات، ونلاحظ ذلك جليا من خلال المبدأ المحاسبي المتمثل في أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني حيث يعتبر من أهم التغيرات، لا تخص تقنية المحاسبة في حد ذاتها بل تخص أكثر بعض قواعد المحاسبة وتقييم الأصول والخصوم وأعباء المنتجات.

2) الاستحداث الثاني: الإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 68-70.

3) الاستحداث الثالث: ينص على أن النظام المحاسبي المالي أخذ باحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

4) الاستحداث الرابع: يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

كما تشمل استحداثات وهي:

1) من حيث بنية الحسابات: من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983، بحيث تم اقتباس أغلب حساباته.

2) من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار – تمويل: تم اعتماد وتبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار– تمويل، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة: تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، من خلال الحسابات (692،693 و 133،134).

– في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل حساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 692 دائنا.

– في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدينا.

المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء – البيع: تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء – البيع وكأنها تخفيضات مالية، أما من خلال النظام المحاسبي الجديد فتتم المعالجة من خلال الحسابات (609،619،629 و 709).

المعالجة المحاسبية للديون من خلال النظام المحاسبي المالي: من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

الصنف الأول من خلال:

* حساب 16 القروض والديون المماثلة.

* حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات.

الصنف الرابع من خلال:

* حساب 40 الموردين والحسابات المماثلة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا، باستثناء بعض الحسابات مثل الحساب 409.

* حساب 42 المستخدمين أجور مستحقة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا، باستثناء بعض الحسابات مثل الحسابات 444، 445 و 447.

الصنف الخامس من خلال:

– حساب 51x من خلال حساب 519 وبعض الحسابات الأخرى.

3) عناصر القوائم المالية: بالإضافة إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات، تم إضافة جدول تدفقات الخزينة (سيولة الخزينة لتوضيح الصورة

أكثر له لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة)، جدول تغيرات رأس المال، والملاحق.

4) القياس والتقييم المحاسبي: بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء، تكلفة الانجاز....) فانه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

* القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية.

* القيمة المحققة.

* القيمة الحالية.

كما جاء بمفاهيم جديدة مثل: الإطار التصوري أو المفاهيمي، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الأجنبية، المعايير المحاسبية، المسك الآلي للمحاسبة.

المطلب الثالث: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

يتوقع أن تكون هناك آثار إيجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي تتمثل في[1]:

– تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة؛

[1] سفيان نقماري ورحمة بلهادف، **"واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي –العوائق والرهانات-"**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، يومي 14/13 جانفي 2013.

– توفير فرصة للمؤسسات لتحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية؛

– النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة؛

– يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الايجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة؛

– يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا أو دوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها؛

– يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة، خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وتتوفر على أنظمة معلومات محاسبية متطورة متوافقة مع هذه المعايير، ويمكن الاستفادة من تجاربها؛

– يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافة للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب أموال الراغبين في الاستثمار؛

– تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية؛

– يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

خلاصة الفصل الأول:

إن الدور الذي تلعبه المحاسبة ضمن مختلف المجالات في تطوير المشاريع الإقتصادية، ذات الطابع الحيوي، ويتجلى هذا في ما قامت عليه من مجموعة من الأسس والمبادئ التي تطورت عبر السنين، أدت إلى تفرعها إلى عدة فروع منها: المحاسبة المالية، المحاسبة التحليلية، المحاسبة الضريبية ...الخ، إضافة إلى إعطاء صورة للغير تمكن من معرفة درجة القدرة الإقتصادية.

كما أن المحاسبة تتأثر بالبيئة المحيطة بها، حيث أن لكل دولة تاريخها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والقانونية التي يؤدي اختلافها إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة لأخرى، ومع أن توافق الأنظمة المحاسبية يدفع إلى توحيد شروط المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، إلا أنه يطرح عدة إستفهامات حول طبيعة المؤسسات الملزمة بتطبيق المعايير الدولية ومدى قدرتها على تبني الممارسات الجديدة، خاصة وأنها مكلفة وثقيلة وتتطلب تضافرا للإمكانيات المادية والبشرية.

إن الخيار الجزائري بشأن إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يتطلب جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقاته من طرف المؤسسات و الممارسين للمحاسبة، حيث يعتري هذا الخيار الكثير من الصعوبات، خصوصا في ظل تشبع المهنيين الجزائريين ومعايشتهم للمخطط المحاسبي الوطني لحوالي 32 سنة، بالإضافة إلى التباعد المطروح بين النظام الجديد والعديد من التشريعات و القوانين لا سيما الجبائية، ما أوجد العديد من الصعوبات لأجل تطبيقه، وهذا ما بينه تأجيل تطبيق النظام الجديد إلى سنة 2010، بعد ما كان مقررا تطبيقه سابقا بداية من 2009/01/01.

الفصل الثاني:

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد

تتعدد الجهات المستخدمة للقوائم المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية ومنها من له علاقة غير مباشرة، وهذا التعدد في المستخدمين أدى إلى تعدد الرغبات في المعلومات المطلوبة التي تتوقف على مجال القرار الذي يراد إتخاذه، فلا توجد قائمة واحدة تلبي مختلف الإحتياجات من المعلومات، بل لابد من توفر قوائم مالية أخرى تقدم معلومات إضافية تساهم في شرح وتفسير العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر مكونات القوائم المالية من أجل التقييم لإصدار الأحكام أو إتخاذ القرارات.

وتعتبر وظيفة التقييم المحاسبي بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي، ومن بين أهم النقاط التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية هي استحداث طرق تقييم جديدة لعناصر القوائم المالية، فبعدما كان الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية كمبدأ أساسي في عملية التقييم أصبح هذا المبدأ غير قادر على توفير معلومة مالية تعكس الصورة الحقيقية للعناصر موضوع التقييم وبالتالي الصورة الحقيقية للمؤسسة، خاصة وأن النظام المحاسبي المالي جاء بمفاهيم جديدة عن الممارسة المحاسبية في الجزائر مما شكل تحديا أمام الممارسين لهذه المهنة من أجل تطبيق متطلباته وقواعده خاصة فيما يتعلق بعملية التقييم لعناصر القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن أي مؤسسة مهما اختلف القطاع الذي تنشط فيه، والبلد الذي تتواجد به، تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية، تلبية للاحتياجات المختلفة للمتعاملين معها، ورغم أنه قد يبدو أن تلك القوائم متشابهة بين بلد وآخر، إلا أنه هناك اختلافات جوهرية فيما بينها، هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر، كما قد ترجع إلى تفاوت الأهمية التي تؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بتحديد احتياجات مختلف الفئات المستخدمة لهذه القوائم عند إعداد. فاختلاف الظروف أدى إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر القوائم المالية، وإلى استخدام أسس مختلفة للقياس والإفصاح عن محتوياتها.

المطلب الأول: تعريف وأهداف القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية: تعرف القوائم المالية على أنها: "وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات....الخ)"[1]؛ حيث أن القوائم المالية هي: "الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية، قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو الفصل الأول المحاسبة وتطورها الفكري ذات مسؤولية

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص38.

محدودة، سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه"، وقد تضمنت هذه القوائم حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول كل من[1]:

- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي).
- حساب النتيجة (حسب الطبيعة، حسب الوظيفة).
- قائمة التدفقات المتعلقة بالخزينة.
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- الملحق.

وحسب ما حددته المادة 25 من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه: " تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل؛ تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة[2]:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج".

[1] هشام دغموم، **إعداد القوائم وفق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) ودوره في تحقيق التنمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية-، الجزائر، 2009، ص30.

[2] المادة 25 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص5.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: إن الغرض من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة كل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا ونافعا لطبقة واسعة من المستعملين أثناء قيامها بعملية اتخاذ القرارات[1]، وتتمثل الأهداف الرئيسية للقوائم المالية فيما يلي[2]:

– تقديم المعلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة لكل المستخدمين لها فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وهذا تحقيقا لمبدأ العدالة أمام المعلومة؛

– تقديم معلومات تسمح بتقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجبات تسمح بتقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها، وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها؛

– تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل؛

– تمكين مستخدميها من تقييم مقدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها، وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، ويفيد تقييم هذه المقدرة في تحديد قدرة المؤسسة على دفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين، وسداد القروض والفوائد المترتبة عنها، ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين؛

– توفير المعلومات المتعلقة بهيكل التمويل، وهو الأمر الذي يفيد في التنبؤ باحتياجات المؤسسة من القروض، ومعرفة كيف سيتم توزيع الأرباح والنفقات النقدية المستقبلية، بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، كما تفيد أيضا في التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم في المستقبل؛

[1] مصطفى عقاري، **"عرض القوائم المالية"**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية غير منشورة، العدد الاول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.
[2] هشام دغموم، مرجع سابق، ص 32، 33.

– تفيد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة والتي ترد في حساب النتيجة، في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية، التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، كما أن هذه المعلومات تسمح بالتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة حاليا، كما تفيد أيضا في الحكم على قدرة وفعالية المؤسسة في توظيف موارد إضافية؛

– تسمح المعلومات المضمنة في الميزانية العامة، بتقييم الأنشطة الاستثمارية و التمويلية والتشغيلية خلال الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية حولها، وتفيد هذه المعلومات في تزويد المستخدم بأساس مناسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية أو ما يعادلها، واحتياجات المؤسسة لتوظيف تلك التدفقات.

– تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

إن ما تقدمه القوائم المالية بصفة عامة من معلومات يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الصفات أو الخصائص النوعية تجعلها قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ذوي الدرجة المعقولة من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، وواضحة ومفيدة لكل المستخدمين، كما تعبر بصدق عن الوضعية المالية وتغيراتها، وأداء المؤسسة، وبقية الأحداث الأخرى.

وحتى تصبح المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية مفيدة لجميع الأطراف لاتخاذ قراراتهم المناسبة، يتطلب احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، هناك خصائص معينة متفق عليها بين الجميع وتشتمل الخصائص الرئيسية على ما يلي:

1- الملائمة: يؤثر مفهوم الملائمة بشكل كبير في تحديد العناصر التي تخضع للتسجيل المحاسبي والتي تخضع لعمليات المحاسبة بشكل عام، وأيضا في تحديد العناصر التي تدرج في التقارير والقوائم المالية، إن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تساعد على إتخاذ القرارات السليمة، وتساعد على تفسير التساؤلات والشكوك التي قد تكون في ذهن من يستخدمون تلك المعلومات. وليس من السهل وضع تعريف محدد لخاصية الملائمة في المعلومات المالية، ذلك لأن هذا التعريف يتوقف على من يستخدمون المعلومات المالية وعلى إحتياجاتهم، وبالتالي فإن تحديد ما هو ملائم وما هو غير ملائم لا يعتبر أمرا سهلا[1].

2- القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف سريع نسبيا.

3- الموثوقية (الاعتمادية أو الوثوق في المعلومات المالية): لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن يكون موثوقا بها، أي يمكن الاعتماد عليها، وتعتبر المعلومات موثوقا بها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية وبعيدة عن التحيز، ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، وتكون درجة الثقة التي تمنح للمعلومات المقدمة في القوائم المالية كبيرة كلما كان عدد الأخطاء أقل، والعكس صحيح. ويرتبط بالثقة أيضا خاصية القدرة على التحقق، أي إتباع أساليب وطرق القياس التي يكون عليها إجماع في الرأي وبشكل يمكن معه الوصول إلى نفس النتائج إذا تم القياس من خلال أشخاص مستقلين باستخدام نفس طرق القياس، وبالنسبة لصدق التعبير فإنه يرجع إلى التماثل أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التي يتم التعبير عنها[2].

[1] أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، شركة الجلال، الإسكندرية، 2002، ص50.
[2] الحاج نوي، **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008، ص56.

4- القابلية للمقارنة: يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص إستثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والإختيار بينها. ويبنى المستثمرون والمقرضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بالمنشآت المختلفة. وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة[1].

المطلب الثالث: احتياجات مستخدمو القوائم المالية للمعلومات

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة، ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات[2]، وتتضمن تلك الاحتياجات على ما يلي:

1- المساهمون (المستثمرون الحاليون): يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب هذه الفئة من المستخدمين معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء، أو الاحتفاظ، أو بيع الاستثمارات، كما تحتاج هذه الفئة أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح (التنبؤ بالأرباح التي ستوزع)[3].

2- العاملون: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم[4].

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص55.
[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص184.
[3] هشام دغموم، مرجع سابق، ص33.
[4] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص34.

3- المقرضون: وهم فئة مقرضي المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، والمقرضون يهتمون بشيء واحد وهو أن يتم تسديد قروضهم مع الفوائد المترتبة عنها، فعند التقدم للبنك للحصول على قرض فإنه يطلب معلومات مالية للتأكد من قدرة المؤسسة على السداد لعل أهمها قائمة التدفقات النقدية والتي يستخدمها البنك في اتخاذ قراره فيما يخص منح القرض من عدمه[1].

4- الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي[2].

5- الزبائن (العملاء): يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المؤسسة ويهمهم نجاحها واستمرارها على الأقل لضمان إستمرار إمدادهم بالسلع والخدمات.كما يمكنهم عند الشراء على الحساب أن يحصلوا على فترات سماح أفضل ونسب خصم أعلى على ما يسددونه من ديون للمؤسسة. حيث كل ما كانت المؤسسة ناجحة كلما أمكن العملاء الحصول على سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأسعار مناسبة[3].

6- الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد، وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج هذه الفئة من المستخدمين إلى المعلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم

[1] عياد السعدي، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص23.

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص184.

[3] دليلة دادة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص75.

تلك الأنشطة، ووضع السياسات الضريبية، وكذلك تستخدمها كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني وما يماثلها[1].

7- الجمهور العام: تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع نشاطاتها[2].

8- الإدارة: تمثل الإدارة وكيل عن الملاك في إستخدام وإدارة مواردهم المستثمرة في المؤسسة. وعادة يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء إقتصادي ممكن، لأن ذلك يعني إستقرارهم الإداري والمادي[3].

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف[4].

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي: حسب المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه[5]: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة

[1] هشام دغموم، مرجع سابق، ص34.
[2] أمين أحمد السيد لطفي، **المحاسبة الدولية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص461.
[3] دليلة دادة، مرجع سابق، ص74.
[4] مصطفى الشيخ فهمي، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، بدون دار نشر، 2008، ص2.
[5] المادة 33 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص14.

عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة".

ثانيا: مكونات الميزانية: وتتمثل في:

1- الأصول: تتكون من الموارد التي يسيرها أو يراقبها الكيان بفعل أحداث سابقة والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية[1]، والمقصود بمراقبة الأصل هنا هي قدرة الكيان على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل دون الأخذ بملكية الأصل.

تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية[2].

تحتوي الأصول الجارية على ما يأتي:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة؛

- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا؛

- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود؛

[1] المادة 20 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص13.
[2] المادة 21 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، نفس المرجع، ص13.

تحتوي الأصول غير الجارية على ما يأتي:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛

- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

2- الخصوم: وتتشكل الخصوم من الالتزامات الراهنة أو الحالية للكيان والناتجة عن أحداث ماضية يتطلب انقضاؤها أو تسويتها خروج موارد ممثلة في منافع اقتصادية بالنسبة للكيان[1]، وتصنف الخصوم كذلك إلى خصوم جارية وغير جارية.

تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛

- أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

ثالثا: التحليل المالي للميزانية: يتم تحليل الميزانية المالية من خلال أداتان هما: التحليل المالي الوظيفي والنسب المالية.

1- التحليل المالي الوظيفي: يتم التحليل المالي الوظيفي للميزانية من خلال الخطوات التالية:

أ- إعداد الميزانية الوظيفية: تعرف الميزانية الوظيفية على أنها: "أداة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة

[1] المادة 22 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص13.

بناءا على القاعدة الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" القائمة على توفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين (الاستثمار طويل الأجل يمول بمورد مستقر)[1]. يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات:

- دورة الاستثمار= الاستخدامات المستقرة (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)؛

- دورة التمويل = الموارد الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات)؛

- دورة الاستغلال = الأصول والديون الجارية.

ويوضح الشكل رقم (01) نموذج الميزانية الوظيفية:

[1] حبيبة قشي، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.

الشكل رقم (01): <u>الميزانية الوظيفية</u>

السنة المالية المقفلة بتاريخ:.....

الأصـــــول	المبلغ الإجمالي	الخصـــــوم	المبلغ
<u>الاستخـدامات المستقرة</u> Emplois Stables الأصول غير المتداولة - القيم الثابتة المعنوية - القيم الثابتة المادية - القيم الثابتة في شكل امتياز - القيم الثابتة الجاري انجازها - القيم الثابتة المالية - الضرائب المؤجلة على الأصول		**<u>الموارد الـدائمة</u>** Ressources durables – رؤوس الأموال الخاصة – الخصوم غير المتداولة – مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	
<u>استخدامات الاستغلال</u> Emplois d'exploitation المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ حسابات الغير		**FRng**	
		<u>مـوارد الاستغلال</u> Ressources d'exploitation الخصوم المتداولة	
<u>استخدامات خارج الاستغلال</u> Emplois hors Exploitation العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		**<u>مـوارد خارج الاستغلال</u>** Ressources hors d'exploitation العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	
<u>استخدامات الخزينة</u> Emplois de trésorerie الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف		**<u>مـوارد الخزينة</u>** Ressources de trésorerie المساهمات البنكية الجارية	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: Jacqueline DELAHAYE et Florence DELAHAYEK , Finance d'entreprise (Manuel et applications), DUNOD, Paris, 2007,P116.

ب – حساب مؤشرات التوازن المالي: من خلال العلاقة التالية:

$$FRng = BFR + Tn$$

ومنه فان مؤشرات التوازن المالي هي:

ب–1: رأس المال العامل الصافي الاجمالي: Le Fonds de roulement net global (FRng): هو ذلك الجزء من الموارد المالية المخصصة لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، حيث يمثل الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة يتم حسابه تبعا لمنظورين[1]:

– **منظور أعلى الميزانية:** $FRng = Rd - Es$

حيث تمثل الموارد الدائمة (Rd): رؤوس الأموال الخاصة + الديون المالية المستقرة + مخصصات الإهتلاكات والمؤونات.

أما الاستخدامات المستقرة (Es): فتمثل مجموع الأصول غير المتداولة بالمبلغ الإجمالي.

– **منظور أسفل الميزانية:** $FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$

تقيم كل العناصر هنا بالمبالغ الإجمالية.

ب–2: الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي: Le Besoin en fond de roulement (BFR)

يمثل **BFR** إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال (حيث أن منح آجال طويلة للعملاء، مخزون ذو دوران بطيء، ضعف أداء التفاوض التجاري وذلك بقبول آجال قصيرة من طرف المورد لتسديد الدين .....)، يتولد عنها احتياج مالي للاستغلال يتوجب عنه البحث عن مصادر أخرى لتمويله.

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 46، 47.

يتجزأ الاحتياج في رأس المال العامل إلى :

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRhex): والذي يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، أي يتميز بإنتماء جميع عناصره سواء كانت استخدامات أو موارد إلى دورة الاستغلال، حيث يحسب بالعلاقة التالية: BFRex = Eex – Rex

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال (BFRhex): يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرسمية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي، يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

BFRhex = Ehex - Rhex

ب-3: الخزينة الصافية: La Trésorerie nette (Tn) : تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج لرأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل[1].

وتحسب الخزينة الصافية من خلال: Tn = FRng – BFR

أو: Tn = Et – Rt

جـ- شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي[2]:

الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب، أي أن: FRng>0

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص51.

[2] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 83.

ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل، أي أن: FRng>BFR: إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة Tn>0: ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في المساهمات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

2- التحليل بإستخدام النسب المالية: من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فإن المحلل المالي يستخدم عدة أدوات من بينها التحليل المالي بإستخدام النسب المالية.

أ- مفهوم النسبة المالية: تعرف النسب المالية على أنها: "علاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية، مثل الميزانية المالية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، حيث تنتج النسب المالية عن طريق قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر"[1].

ب- أنواع النسب المالية: هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي، وذلك حسب أهداف المحللين الماليين، ومن بين هذه التقسيمات يوجد:

[1] حبيبة قشي، مرجع سابق.

ب-1: نسب السيولة: وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر، ويمكن أن نجد النسب التالية[1]:

* **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** تحسب من خلال العلاقة التالية:

الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة > 01

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دلّ ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

* **نسبة السداد السريع (أو معدل التداول السريع):** تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات وبين الخصوم المتداولة، كما تسمى بنسبة الخزينة الإجمالية وتحسب من خلال العلاقة التالية:

(حسابات الغير + الأصول المالية المتداولة) / الخصوم المتداولة < 01

* **نسبة النقدية أو السيولة الحالية:** تحسب من خلال العلاقة التالية:

الأصول المالية المتداولة / الخصوم المتداولة < 0.5

ب-2: نسب البنية المالية: تتمثل نسب المالية في القواعد الأساسية للتحليل المالي والمتمثلة في:

* **قاعدة التوازن الأدنى:** تقاس بمعدل تغطية رؤوس الأموال المستقرة، من خلال النسب التالية:

الموارد الدائمة / (الاستخدامات المستقرة + الاحتياج في رأس المال العامل)

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 46،47.

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الأصول المستقرة يجب أن تمول بالموارد الدائمة، كما أن نسبة تغطية الأصول المتداولة برأس المال العامل الصافي الإجمالي تسمح بالتحقق من التوازن الأدنى:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي / الأصول المتداولة

* **قاعدة التوازن الأعظم:** تقاس من خلال:

معدل الاستدانة المالية = الاستدانة المالية / رؤوس الأموال الخاصة < 01

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالإستقلالية المالية، أي ألا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، بمعنى أن يظل ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكبر من مقرضيها، وهذا أمر مهم خصوصا فيما يتعلق بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس.

فإذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين، فإن هذا القرار غير عقلاني من منظور الاستقلالية المالية، ويجب أن يعوض بقرار آخر وليكن فتح رأس المال للمساهمة أو التنازل عن بعض الاستثمارات أو التخلي عن بعض النشاطات...الخ

– معدل الاستدانة المالية الصافية: تتمثل الاستدانة المالية الصافية " L'endettement financier net" =الاستدانة المالية– (القيم المنقولة للتوظيف+ المتاحات)، وتقاس بالعلاقة التالية:

الاستدانة المالية الصافية/ رؤوس الأموال الخاصة

* **قاعدة القدرة على السداد:** تقوم هذه القاعدة على أن الاستدانة المالية يجب ألا تفوق ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي، وتقاس بالنسبتين التاليتين:

الاستدانة المالية/CAF ≥ 3	الاستدانة المالية الصافية/CAF ≥ 3

تعتبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائنيها والتي تقل عن 3 سنوات، ويمكن أن تترجم هذه القاعدة على أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها بإستخدام

قدرتها على تمويل الذاتي، أي أن القدرة على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة تغطي إجمالي الديون المالية.

عدم الإلتزام بهذه القاعدة يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وذلك مؤشر عن زيادة احتمال عدم القدرة على السداد، وبالتالي التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها، وبالتالي ارتفاع احتمال الإفلاس.

كما تعتبر النسبة أعلاه مؤشر للمقرضين، يساعد على منح قرض للمؤسسة من عدمه ذلك لأن ملف القرض يحوي كل المعطيات المالية التي تساعد المقرض على حساب نسبة القدرة على السداد ومن ثم اتخاذ قراره.

* **وزن الإستدانة:** يجب أن لا تتعدى هذه النسبة50%، وتقاس بالعلاقة التالية:

الأعباء المالية/ الفائض الإجمالي للإستغلال

ب-3: نسب النشاط والمردودية: تظهر القيمة المضافة الثروة التي تحققها المؤسسة من ممارسة نشاطها، وعليه فالنسب التي تقيس تقسيم هذه الثروة توضح في علاقة القيمة المضافة والعوامل المستفيدة من هذه الثروة: المستخدمين، الدولة، المقرضين، المساهمين وأخيرا المؤسسة نفسها، وتتمثل معدلات النمو وفق ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (01): معدلات النمو

معدلات النمو	العلاقة		التفسير
معدل نمو رقم الأعمال خارج الرسم	(CAn-CAn−1)/CAn−1		التطور في رقم الأعمال يسمح بقياس معدل نمو المؤسسة.
معدل نمو القيمة المضافة	(VAn-VAn-1)/VAn-1		التطور في القيمة المضافة للاستغلال يساوي مؤشر نمو الثروة المتولدة من قبل المؤسسة.
معدل التكامل	VAex / CAHT		يقيس معدل تكامل المؤسسة في عملية الإنتاج وكذلك وزن التكاليف الخارجية.
توزيع القيمة المضافة	الأجراء	أعباء المستخدمين/القيمة المضافة	
	المقرضين	أعباء الفوائد/المضافة	
	الدولة	(الضرائب والرسوم + الضرائب على الأرباح) / القيمة المضافة	
	الشركاء والمساهمين	القدرة على التمويل الذاتي/ القيمة المضافة	

المصدر: حبيبة قشي، مرجع سابق.

معدلات المردودية تنتج من خلال علاقة النتيجة بمستويات عديدة:

الجدول رقم (02): معدلات المردودية

معدلات المردودية	العلاقة	التفسير
معدل نمو النتيجة الصافية	(Rn- Rn-1)/Rn-1	التطور في النتيجة الصافية يسمح بقياس تطور مردودية المؤسسة.
معدل الهامش الصافي	Rn / CAHT	تقيس قدرة المؤسسة في خلق النتيجة الصافية انطلاقا من رقم الأعمال.
معدل الهامش التجاري	الهامش التجاري/مبيعات البضائع خارج الرسم	يطبق هذا المعدل في المؤسسات التجارية وحدها ويسمح بمقارنة نشاطها مع المؤسسات العاملة في نفس القطاع.
معدل الهامش الإجمالي	EBE / CAHT	يقيس قدرة المؤسسة على خلق مردودية الاستغلال انطلاقا من رقم الأعمال.
المردودية المالية	النتيجة الصافية/رؤوس الأموال الخاصة	تقيس قدرة المؤسسة في إعادة رأس المال المساهم إلى الشركاء.

المصدر: حبيبة قشي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف حساب النتائج: يعرف حساب النتائج على أنه: "جدول تلخيصي للأعباء والمنتوجات التي حققها الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والمنتوجات، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال"[1].

[1] المادة 34 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص14.

ثانيا: مكونات حساب النتائج: يعرف النظام المحاسبي المالي العناصر المكونة لحساب النتائج كما يلي[1]:

– تتمثل المنتوجات في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تدخل ضمن المنتوجات استرجاع خسائر القيمة والاحتياطات المسجلة خلال السنوات السابقة؛

– أما الأعباء فتتمثل في تناقص المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها الكيان خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، كما تشمل الأعباء مخصصات الإهتلاك والاحتياطات وخسائر القيمة؛

– النتيجة الصافية للسنة المالية هي الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء للسنة المالية وتكون مطابقة لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء والمنتوجات.

ثالثا: التحليل المالي لحساب النتائج: وذلك من خلال: **تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة:**

1- هامش الربح الإجمالي "Marge Brute": يمثل هامش الربح الإجمالي الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابه على النحو الآتي:

هامش الربح الإجمالي = مبيعات البضائع – تكلفة البضائع المباعة.

وتتعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي في التحليل وأهم هذه الاستخدامات[2]:

[1] محمد فؤاد هني، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013، ص136.

[2] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 172.

- يقيس الهامش التجاري قدرة المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء)، حيث كلما اتسع هامش الربح كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية، سواء مع المورد بتدني أسعار الشراء أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع.
- استخدام معدل الهامش التجاري وهو نسبة MB/CA في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

2- القيمة المضافة للإستغلال "VAex" Valeur ajoutée d'exploitation: تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية). ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة للإستغلال = إنتاج السنة المالية – إستهلاك السنة المالية

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماته[1]:

***قياس نمو المؤسسة:** يستخدم رصيد VAex في قياس نمو المؤسسة بالإعتماد على العلاقة التالية:

$$C = (VA_1 - VA_0)/VA_0$$

حيث:

- VA1= القيمة المضافة في السنة الحالية
- VA0= القيمة المضافة في السنة السابقة
- C = معدل النمو

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 175،176.

3- الفائض الاجمالي للاستغلال "Excédent Brut D'exploitation "EBex: يمثل الفائض الاجمالي للاستغلال الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

EBex = VAex – (charges de personnel + Impôts. Taxes et Versement assimilés)

من بين استخدامات الفائض الإجمالي للإستغلال في التحليل ما يلي:

- يقيس الفائض الإجمالي للإستغلال الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة؛

- يقيس دورة الإستغلال على توليد الفوائض؛

- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما، يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الإستمرار فيه أو الإنسحاب منه.

4- **النتيجة العملياتية** "Résultat Opérationnel "Ro: هي رصيد دورة الاستغلال ومصاريف الاستغلال وتحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة العملياتية = الفائض الاجمالي للاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى + استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات – (الأعباء العملياتية الأخرى + مخصصات الإهتلاكات والمؤونات)

تعبر النتيجة العملياتية (نتيجة الإستغلال) عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح، كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطية للتسيير الموضحة أعلاه.

5- النتيجة المالية "RO" Resultat Financier: تمثل النتيجة المالية الفرق بين الايرادات المالية والمصاريف المالية.

6- النتيجة العادية قبل الضريبة "Résultat Ordinaire avant impôts" : ويتم الحصول على النتيجة العادية قبل الضريبة انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية.

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية "Résultat net des activités ordinaires": وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية=النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب

8- النتيجة غير العادية "Resultat extraordinaire": وهي عبارة عن الفرق بين العناصر غير العادية (النواتج) والعناصر غير العادية (الأعباء).

9- النتيجة الصافية للسنة المالية Resultat net de l'exercice: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي

أولا: مفهوم جدول تدفقات الخزينة: يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة[1].

ثانيا: مكونات جدول تدفقات الخزينة[2]: حيث يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

– التدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالإستثمار والتمويل)؛

– تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستثمار أو التي تولدها أنشطة الإستثمار(عمليات تسديد أموال من أجل إقتناء إستثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل)؛

[1] المادة 35 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص15.
[2] فاطمة الزهرة لحرش، **أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص10.

– التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛

ثالثا: تحليل جدول تدفقات الخزينة: يتم التحليل من خلال نسب التدفقات النقدية، حيث تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسات الإقتصادية، بإعتبار أن جدول تدفقات الخزينة يضم معلومات عن تدفقات نقدية تساعد في الحكم على سيولة وإستمرارية المؤسسة، ومن بين أهم هذه النسب نذكـــــر[1]:

1- نسبة كفاية التدفق النقدي: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفق النقدي = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة.

2- نسبة تغطية النقدية: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / اجمالي تدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمار والتمويل

وأهم ما يمكن ان تقدمه هذه النسبة هو التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية العملياتية (باعتبارها المصدر الأساسي للتدفقات النقدية في المؤسسة) في تغطية أنشطة الإستثمار والتمويل كشراء القيم الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع، والمؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر دليلا جيداً على سيولة المؤسسة وقدرتها على الإستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أية مشاكل.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص ص 163-166.

3- مؤشر النقدية التشغيلية: وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / صافي الربح

تبين هذه النسبة إلى مدى نجحت المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملياتية، بمعنى آخر قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى الأداء الجيد للمؤسسة.

4- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية: وتحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / إجمالي الديون

كلما كان الإرتفاع لمؤشر هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً يبين قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها، لذا نرى أن أكثر ما يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمؤسسات المصرفية.

في ضوء كل ما سبق يجب الإشارة إلى ما يلي:

- أن نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وخاصة في مجالات الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسات؛

- لا تعتبر نسب التدفقات النقدية بديلا عن النسب التقليدية؛

- للحصول على نتائج ومؤشرات أكثر أهمية يجب عند استخدام نسب التدفقات النقدية مقارنة هذه النسب بنسب أخرى لأعوام سابقة متتالية أو بنسب القطاع الذي تنتمي له المؤسسة ذات الصلة.

المطلب الرابع: عرض وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

أولا: جدول تغيرات الأموال الخاصة: سنتطرق إلى مفهوم وكيفية تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة:

1- مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة: "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية"[1].

تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة؛
- فارق إعادة التقييم؛
- علاوة الإصدار؛
- الاحتياطات والنتيجة.
- فارق التقييم؛

2- تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة: يتم التحليل بواسطة النسب المالية وذلك من خلال[2]:

- نسبة النتيجة الصافية / رأس المال
- نسبة التوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين / الأموال الخاصة
- نسبة الأسهم، توزيع الأرباح وقياس القيم السوقية: وتحسب من خلال:

الأرباح الموزعة / قيمة السهم السوقية أو

الأرباح الموزعة / عدد الأسهم

[1] المادة 36 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص15.
[2] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 207، 208.

– نسبة توزيع الأرباح: وتحسب من خلال: الارباح الموزعة / الأرباح الصافية.

– معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد: متوسط قيمة السهم السوقية / ربح السهم

– نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية: قيمة السهم السوقية / القيمة الدفترية للسهم

– معدل دوران الأسهم: وتحسب من خلال: عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية / عدد الاسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.

ثانيا: ملحق القوائم المالية[1]: يمثل ملحق القوائم المالية كل المعلومات ذات الأهمية والتي تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية الأخرى وتكون مكمّلة لها، من بين المعلومات التي يمكن عرضها ضمن الملحق عل سبيل المثال ما يلي:

–القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية، وإعطاء كل التوضيحات؛

– المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة؛

– المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، والعمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها، بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات؛

المبحث الثالث: تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد ركز النظام المحاسبي المالي الجديد على إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم والادراج، حيث ترتكز طريقة تقييم هذه

[1] محمد فؤاد هني، مرجع سابق، ص137.

العناصر على أساس التكلفة التاريخية، في حين يتم حساب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم إلى تقييم بعض البنود وفق طرق أخرى ممثلة في القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز والقيمة المحينة.

وسنحاول التطرق غلى بعض البنود المذكورة في النظام المحاسبي المالي الجديد كما يلي:

المطلب الأول: تقييم بنود الأصول

وتتمثل في الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، ومراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية توفرها هذه الأصول، وتتمثل في العناصر التالية:

أولا: التثبيتات العينية والمعنوية[1]: التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الانتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية.

أما التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه هنا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات وبرامج المعلوماتية.....إلخ.

1- الاعتراف بالتثبيتات العينية والمعنوية[2]: طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل، إذا كان:

- من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى المؤسسة؛

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 **"قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، ومدونة الحسابات"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص8.

[2] نفس المرجع، ص8.

– تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة.

2- تقييم التثبيتات العينية والمعنوية[1]: وتدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتندرج فيها مجموع التكاليف الاقتناء، ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتي تدرج ضمن هذه التكاليف.

أما بالنسبة للتقييم اللاحق، فحسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها، يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.

غير أنه يرخص للكيان استعمال معالجة أخرى، بإدراج كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا بمبلغه المعاد تقييمه، أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، بحيث تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال[2].

وإذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"، أما إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فإن هذه الخسارة في القيمة ينسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة التقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة، ويقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة التقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء، ويشير

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 **"قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، ومدونة الحسابات"**، مرجع سابق، ص 8، 9.
[2] نفس المرجع، ص10.

النظام المحاسبي المالي إلى أن المعالجة باستعمال القيمة الحقيقية لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة[1].

ثانيا: الأصول المالية (التثبيتات المالية) والضرائب المؤجلة كأصل

1- التثبيتات المالية[2]: وتتمثل في الأصول المالية غير الجارية، ومكونة من العناصر الأربعة التالية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة؛

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها؛

- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير (الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال والقروض التي تفوق مدتها 12 شهرا).

ويتم تقييم الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك جميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالعملية، عدا الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص11.
[2] نفس المرجع، ص12.

أما خلال التقييم اللاحق، فسندات المساهمة والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا، وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:

– بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها، فتقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة؛

– بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، فتقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الخاصة، وبالنسبة للتوظيفات المالية والتي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان ولم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية فتقيم بالتكلفة المهتلكة، وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول. وعند القيام بالتنازل عن تثبيتات مالية، تدرج القيم الفائضة أو الناقصة كمنتوجات أو أعباء عملياتية.

2- الضرائب المؤجلة أصول[1]: وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية، وتسجل في الميزانية وحساب النتائج، وتنتج عن:

[1] مسعود دراوسي ومحمد الهادي ضيف الله، **الملتقى الدولي الأول حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة"**، مداخلة بعنوان: "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.

– اختلال بين الاثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع؛

– عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور؛

– ترتيبات وإقصاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

وأثناء تقديم الحسابات تفصل الضرائب المؤجلة كأصل عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، وتحدد أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين.

ثالثا: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ[1]: يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات على أساس أصول يمتلكها الكيان، وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري أو قيد الإنتاج، أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج، أو تقديم الخدمات.

وتقيم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ بالتكلفة التي تشمل:

– جميع تكاليف الشراء (المشتريات، المواد القابلة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج، المصاريف المرتبطة بالمشتريات)؛

– جميع تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة باستثناء الأعباء التي يمكن تحميلها لأي استعمال غير أمثل لقدرة الانتاج في المؤسسة)؛

– المصاريف العامة والمصاريف المالية، والمصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 12، 13.

وتحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية، وعملا بمبدأ الحيطة والحذر تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة انجازها الصافية (سعر البيع بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق)، وتدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، ويتم تقييم السلع عند خروجها من المخزن أو عند الجرد باستخدام طريقة الداخل أولا صادر أولا (FIFO) أو التكلفة المتوسطة المرجحة.

المطلب الثاني: تقييم بنود الخصوم

تتكون الخصوم من الالتزامات الحالية والناتجة عن أحداث اقتصادية ماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية. وتضم الخصوم الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، وتصنف باقي الخصوم خصوم غير جارية[1].

أولا: مؤونات المخاطر والأعباء والضرائب المؤجلة كخصوم

1- مؤونات المخاطر والأعباء[2]: مؤونة الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:

- عندما يكون لكيان ما التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماضي؛
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛
- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة**، مرجع سابق، ص32.
[2] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص14.

ويكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلزام المعني، وتكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية.

بالنسبة للخسائر العملياتية المستقبلية لا تعتبر محلا لمؤونات الأعباء، كما لا يستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.

2- الضرائب المؤجلة خصوم[1]: هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) خلال سنوات مالية مستقبلية، وتسجل في الميزانية وفي حساب النتائج، وتنتج عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع؛

- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور؛

- ترتيبات وإقصاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

وأثناء تقديم الحسابات تفصل الضرائب المؤجلة كخصم عن الديون الضريبية الجارية، وتحدد أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين.

ثانيا: القروض والخصوم المالية الأخرى[2]: يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 18، 19.
[2] نفس المرجع، ص 14، 15.

التابعة المستحقة عند تنفيذها، وبعد الاقتناء تقيم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.

وتدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبق للمعالجة المحاسبية المرخص بها، حيث تدمج كلف (فوائد) الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء او بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرا) قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل، ويتم التوقف عن إدماج تكاليف الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج أو انتهاء عملية الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه.

المطلب الثالث: تقييم الإيرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر

وسنتطرق هنا إلى إبراز كيفية تقييم وإدراج الأعباء والمنتوجات الناشئة عن الإعانات العمومية والأعباء والمنتوجات المالية، بالإضافة إلى معالجة العمليات الناتجة عن العقود طويلة الأجل.

أولا: الإعانات (المنح العمومية)[1]: وتنتج من خلال تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحمله المستفيد من الإعانة بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة ماضيا أو مستقبلا.

وتدرج الإعانات في الحسابات كمنتوجات (إيرادات) في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضها، فبالنسبة للإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للإهتلاك تدرج في الحسابات كمنتجات حسب تناسب الإهتلاك المحتسب، وتظهر في الميزانية كمنتوجات مؤجلة، أما الإعانات الموجهة لتغطية الأعباء أو الخسائر تدرج كمنتوجات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه، ولا تدرج في

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 13، 14.

الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ما يلي:

– بأن الكيان يمتثل للشروط الملحقة بالإعانات؛ – وبأن الإعانات سيتم استلامها.

ثانيا: الأعباء والمنتوجات المالية[1]: تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل، الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتوجات مالية في حسابات البائع.

ثالثا: الأعباء والمنتوجات الناتجة عن العقود طويلة الأجل[2]: تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، وتتمثل هذه العقود في (عقود البناء، عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة، عقود تقديم الخدمات)، وتسجل الأعباء والمنتوجات التي تخص العمليات التي تمت في إطار هذه العقود، عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (التسجيل حسب طريقة التقدم)، وإذا كان غير ممكن تطبيق طريقة التقدم أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة، فإنه تسجل المنتوجات بمبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة والتي يكون تحصيلها محتملا (التسجيل حسب طريقة الإتمام)، وفي تاريخ الجرد، وإذا توقع أن مجموع تكاليف العقد سيفوق مجموع منتجاته، أو وقوع حوادث طارئة أو معروفة في ذلك التاريخ، فانه يلجأ إلى تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد غير الموضحة بعد بالتسجيلات الحسابية.

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص15.
[2] نفس المرجع، ص18.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبحت حركة تداول المعلومات تعكس مدى تقارب البيانات المالية للمؤسسات، حيث تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية.

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب.

يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيواجه صعوبات خاصة فيما يخص جانب التقييم المحاسبي بالطرق الجديدة بسبب تأخر الممارسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر، كما يعتبر اللجوء إلى استخدام القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية أمرا صعب التحقيق بسبب عدم تحكم المؤسسة في هذا العنصر، وعدم توافر أسواق نشطة ومصادر معلومات لتحديد القيمة العادلة.

الفصل الثالث:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي متخذين في ذلك مؤسسة مطاحن الحضنة الواقعة بولاية المسيلة، كمحل للدراسة من أجل إعطاء الموضوع أكثر واقعية من خلال تحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مبحثين وهم كالآتي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المبحث الثاني: عرض وتحليل مختلف الكشوف المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

لأجل معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية حاولنا إجراء الدراسة الميدانية بوحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة مطاحن الحضنة

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها بسطيف، فقد أنشأت بمرسوم تنفيذي رقم 367/82 بتاريخ 27 نوفمبر 1982 إبتداءا من 2 أفريل 1990 تحولت غلى شركة مساهمة في إطار الإصلاحات الاقتصادية رأسمالها في 1997 قدر بـ: 2.525.000.000 دج، تمتلك المؤسسة عدة وحدات موزعة عدة ولايات منها (سطيف، المسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تحولت المؤسسة إلى شركة مساهمة في سنة 1995 حققت الرياض سطيف أرباحا معتبرة فقد تطورت أرباحها الصافية بنسبة 68.51 % خلال ثلاث سنوات الأخيرة والتي قدرت بـ: 21.032.231.000 دج في سنة 1997 مقابل 13.866.198.000 دج سنة 1995.

كما يمكن الاشارة إلى أنه تم زيادة رأس المال مرتين سنة 1997/1993 وذلك عن طريق إصدار أسهم نقدية وإدماج الاحتياطات.

ملاحظة: إن الزيادة في رأس المال في سنة 1997 يطابق إصدار 3.150.000 سهم بقيمة ألف دينار للسهم، إن رأس المال الإجمالي للشركة موزع كالتالي:

1-مطاحن الصومام / ش م/ سيدي عيش: 628.000.000 دج

2-مطاحن البيبان / ش م/ برج بوعريريج: 627.000.000 دج

3-مطاحن الحضنة / ش م/ المسيلة: 479.000.000 دج

4-مطاحن الهضاب العليا / ش م/ سطيف: 265.000.000 دج

5-مطاحن الواحات / ش م/ تقرت: 261.000.000 دج

6-مطاحن الزيبان / ش م/ القنطرة: 235.000.000 دج

7-مطاحن سيدي عيسى / ش م/ : 81.000.000 دج

8-نقل الفوارة / ش م/ القنطرة: 42.000.000 دج

9-الفلاحة الجنوبية / ش م/ برج بوعريريج: 4.000.000 دج

10-صورمي / ش م/ سطيف: 3.500.000 دج

ملاحظة: يقدر رأس مال رياض سطيف الحالي 5.000.000.000 دج، وبعد خروجها من البورصة أصبح رأس مالها يقدر بـ 4054530000.00 دج.

شكل رقم(02) الهيكل التنظيمي " لرياض سطيف "

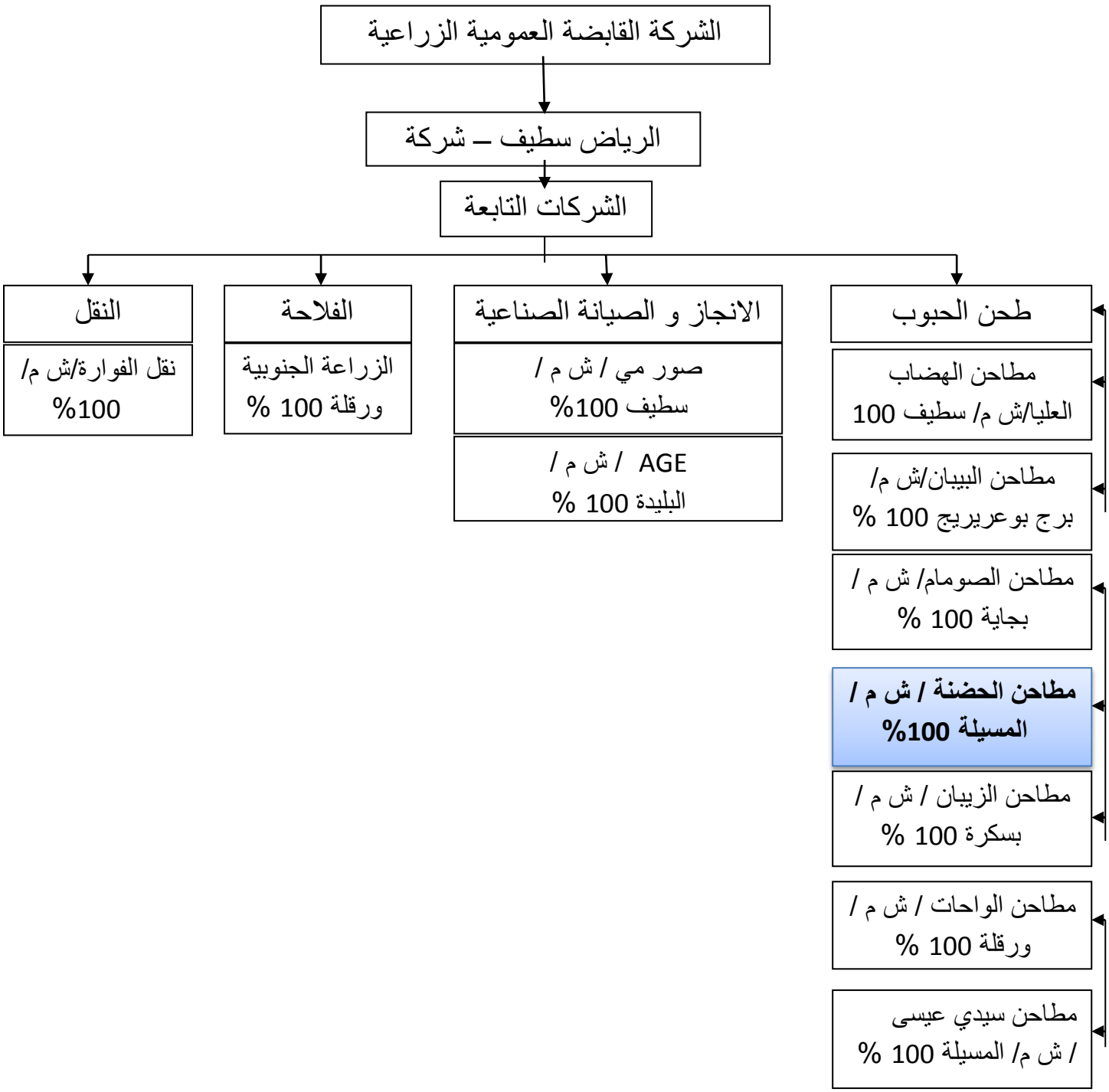

المصدر: المصلحة التجارية بالمؤسسة

المطلب الثاني : تعريف بمؤسسة مطاحن الحضنة –المسيلة–

1– نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة :

الشركة التابعة مطاحن " الحضنة " بالمسيلة، أنشأت في الثاني من شهر أكتوبر 1997 (مخلص من محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 1997/09/27) في إطار إعادة هيكلة مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها بسطيف إلى مجمع "الرياض سطيف" تحولت إلى شركة مساهمة رأس مالها إلى 497.000.000 دج سنة 2005/04/30 .

2– المقر الاجتماعي :

طريق برج بوعريريج	Route de B.B.A M'sila
صندوق بريد رقم 111 المسيلة	Boite Postale N° : 111 M'sila
الهاتف : 035.55.16.86	Téléphone : 035.55.16.86
الفاكس : 035.55.00.60	Télé fax : 035.55.00.60
السجل التجاري : 98.B.562030	Register commerce: 98.B.562030

3– الممتلكات :

تمتلك الشركة التابعة لمطاحن الحضنة مسمدتين و مطحنة واحدة علماً أن :

– مطحنة السميد و الدقيق أنجزت من طرف الشركة السويسرية Buhler قدرتها الإنتاجية 2000 قنطار يومياً (1000 قنطار قمح صلب و 1000 قنطار قمح لين)

تكلفة المشروع 220.915.480.55 دج

تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة 1981

- ارتفعت القدرة الإنتاجية إلى 3000 قنطار يومياً سنة 1999 بزيادة (500 قنطار صلب و 500 قنطار لين)

تكلفة لرفع القدرة الإنتاجية قدرت بـ : 242.202.253.51 دج

-مطحنة سميد من انجاز شركة ايطالية Golfleto قدرة إنتاجها 4000 قنطار يومياً و قدرة تكلفة المشروع 563.986.101.84 دج و كان تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة 1993.

4 – قدرة الطحن:

القمح الصلب: 5.500 Qx / J Blé dur

القمح اللين: 1.500 Qx / J Blé tendre

القدرة الإنتاجية :

- السميد 3630 قنطار يومياً (سميد ممتاز بنسبة استخراج 66 %)

- الدقيق 1080 قنطار يومياً (دقيق المخابز بنسبة استخراج تقدر ب 72 %)

جدول رقم (03): يبين قدرة تخزين المادة الأولية

القمح الصلب	62.500 Qx	Blé Dur
القمح اللين	62.500 Qx	Blé tendre
المجموع	125.000 Qx	Total

المصدر: مدير الإدارة والمالية

جدول رقم (04): يبين قدرة نقل المادة الأولية

عدد الشحنات	12 unités	Nombre d'unités
الحمولة الإجمالية	193 tonnes	Charge utile

المصدر: مدير الإدارة والمالية

الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة: إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي والإداري لدوائر ومصالح وفروع الشركة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة –

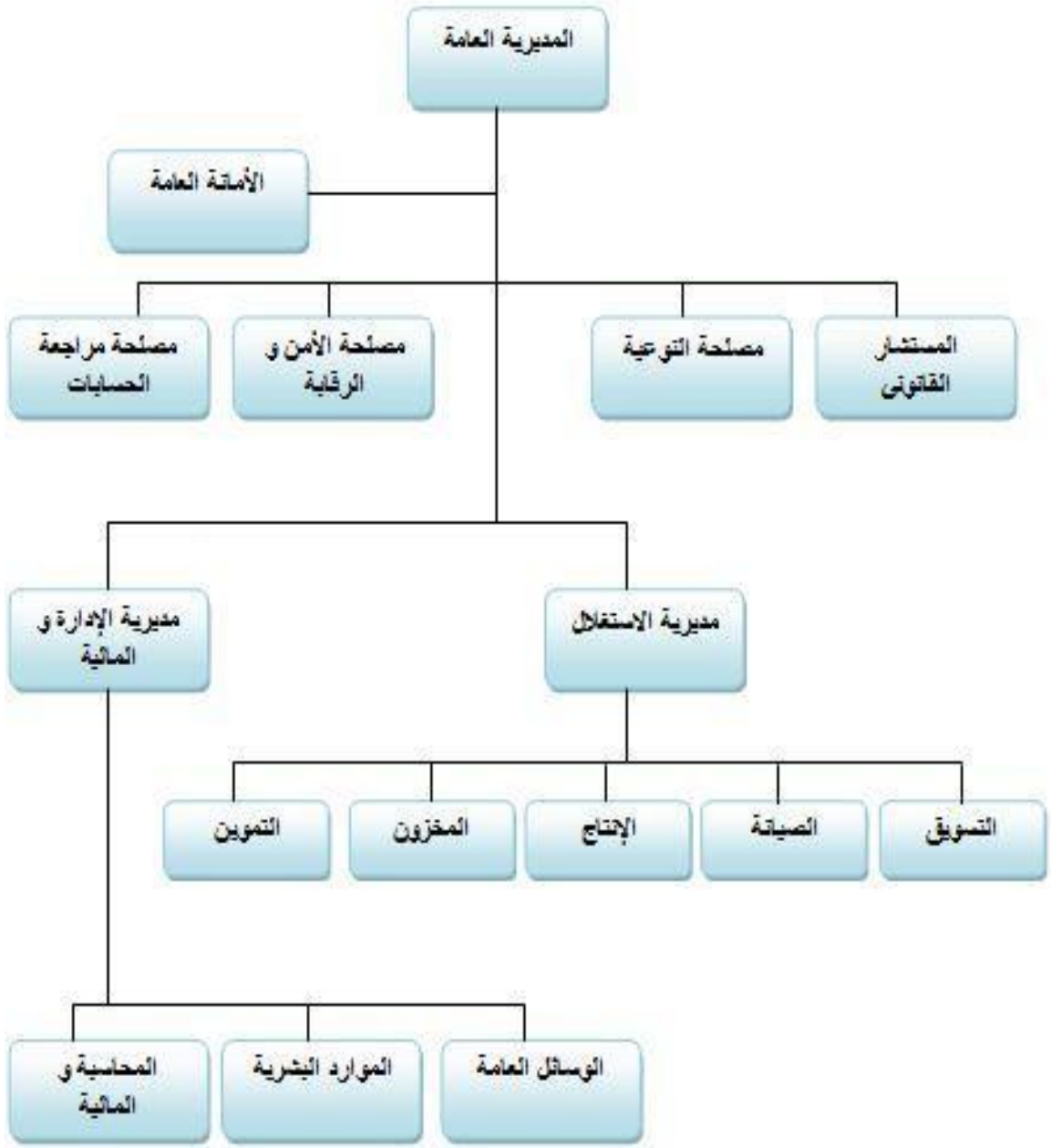

المصدر: مديرية الإدارة والمالية

المطلب الثالث: مهام مصالح المؤسسة

رئيس المدير العام: مكلف بإدارة جميع شؤون المؤسسة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالمؤسسة وكذلك التنسيق بين المؤسسة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط المؤسسة ولهذا توكل لو عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.

- يعتبر الواجهة الأولى للمؤسسة.

- التنسيق بين المؤسسة وممثليها من نفس القطاع.

- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

- يقوم بإعلام الرئيس المدير العام برياض سطيف بالحالة اليومية للمؤسسة.

* وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

أولاً : قسم التنظيم والتسيير الداخلي – الهيكلي – للمؤسسة: وينقسم الى:

1- الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

2- مسؤول ضمان النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواءاً كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

3- المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4- المستشار القانوني : يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.

5 – مكتب مساعد الأمن والوقاية: ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانياً: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات: وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1 – مديرية الاستغلال: و تنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1-1- مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي :

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

1-2- مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

- مصنع التحويل رقم (1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

– مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:

* فرع محاسبة المواد .

* فرع الطحن والإنتاج .

* فرع الشحن والتوظيف .

– ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

1–3– مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

* فرع الإلكتروميكانيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.

* فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

1–4– مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

* فرع استقبال وتخزين الحبوب.

* فرع تسيير مخزونات الأكياس.

* فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

2 – مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال و تشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3 – مديرية الإدارة و المالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

3-1- مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

* فرع المالية و الصندوق.

* فرع المحاسبة العامة.

* فرع محاسبة المبيعات.

* فرع المحاسبات.

3-2- مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

* فرع تسيير المستخدمين.

* فرع الخدمات الاجتماعية.

3-3- مصلحة الوسائل العامة: و من مهامها:

- متابعة جميع الأشغال و الترميمات التابعة للوحدة.

- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

مكتب الإعلام الآلي : و يعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي و متطلباته.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة و آفاقها المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- تعظم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.

- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.

- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.

- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.

- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.

- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.

- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.

- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.

- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.

- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.

- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال ...إلخ

- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: عرض وتحليل مختلف الكشوف المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

كما في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تبنت تطبيق النظام المحاسبي المالي، فإن القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة تمثلت في: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي:

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

أولا: عرض الميزانية المالية: من خلال الجدول رقم (05) الموضح للميزانية المالية لسنة 2014، تتكون الميزانية المالية من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم، وذلك وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي حيث تتكون الأصول من جزئين: الأصول غير المتداولة والأصول المتداولة أما الخصوم فتتكون من ثلاث أجزاء: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الغير متداولة والخصوم المتداولة.

الجدول رقم (05): الميزانية المالية لسنة 2014

الأصول	ملاحظة	2014		صافي	2013
		إجمالي	إهتلاكات/مؤونات		
أصول غير جارية					
أصول غير مادية		**115 653 .49**	**92 522 .79**	**23 70.130**	**46 261 .39**
أصول مادية	01	2 996 104 828,99	1 746 867 080,96	1 249 237 748,03	1 212 026 257,90
أراضي		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
مباني		1 451 600 268,55	535 959 141,90	915 641 126,65	934 077 675,15
معدات تقنية، معدات الأدوات الصناعية		1 110 981 852,38	1 088 123 266,91	22 858 585,47	14 968 096,60
أصول مادية أخرى		177 624 554,70	122 784 672,15	54 839 882,55	7 082 332,79
القيم الثابتة الجاري انجازها	02	**481 992 211,17**		**481 992 211,17**	
أصول مالية		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
اقتراضات وأصول مالية أخرى غير جارية		18 800,00		18 800,00	18 800,00
ضرائب مؤجلة على الأصول	03	11 880 809,56		11 880 809,56	10 741 976,43
مجموع الأصول غير الجارية		3 490 112 303,21	746 959 603,75	1 743 152 699,46	1 222 833 295,72
الأصول الجارية					
المخزونات قيد التنفيذ	04	**172 792 225,67**	**3 532 367,72**	**169 259 857,95**	**80 194 647,80**
المواد واللوازم الأولية		118 885 219,44		118 885 219,44	21 276 827,23
تموينات أخرى		50 214 232,77	3 532 367,72	46 681 865,05	42 519 129,76
مخزونات المنتوجات	05	**3 692 773,46**		**3 692 773,46**	**16 398 690,81**
المدينون والأصول المماثلة		383 125 302,06	326 750 824,01	56 374 478,05	45 838 009,99
الزبائن	06	347 802 397,31	326 750 824,01	21 051 573,30	9 228 457,63
المدينون الآخرون		9 778 716,59		9 778 716,59	18 015 840,14
الضرائب والعناصر المرتبطة بها	07	25 544 188,16		25 544 188,16	18 593 712,22
النقديات المماثلة		679 006 015,59		679 006 015,59	1 044 417 998,87
التوظيفات والأصول المالية الأخرى الجارية	08				443 000 000,00
الخزينة	09	679 006 015,59		679 006 015,59	1 044 417 998,87
مجموع الأصول الجارية		1 234 923 543,32	330 283 191,73	904 640 351,59	1 170 450 656,66
المجموع العام للأصول		4 725 035 846,53	2 077 242 795,48	2 647 793 051,05	2 393 283 952,38

الخصـــوم	ملاحظة	2014	2013
الأموال الخاصة			
الرأسمال المدفوع		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
الرأسمال غير المدفوع			
علاوات واحتياطات	**10**	127 332 048,84	190 237 647,23
فرق إعادة التقييم			
النتيجة الصافية	**11**	112 022 925,11	114 026 511,20
الرصيد المرحل من جديد			-30 096 507,06
أموال خاصة أخرى	**12**		-146 835 602,53
مجموع الأموال الخاصة 1		**1 688 814 973,95**	**1 576 792 048,84**
الخصوم غير الجارية			
الاقتراضات والديون المماثلة	**13**	217 633 433,97	
مؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة	**14**	45 181 039,08	41 167 491,10
الضرائب المؤجلة على الخصوم	**15**	190 605,63	1 543 951,19
مجموع الخصوم غير الجارية 2		263 005 078,68	42 711 442,29
الخصوم الجارية			
ديون داخل المجمع	**16**	640 000 000,00	670 810 961,25
موردو المواد الأولية		1 236 951,66	3 793 340,81
الموردون والحسابات الدائنة الأخرى	**17**	7 399 113,46	47 265 117,47
ضرائب		33 315 421,24	31 317 610,00
ديون الخصوم الجارية الأخرى	**18**	14 021 512,06	20 593 431,72
مجموع الخصوم الجارية 3		**695 972 998,42**	**773 780 461,25**
المجموع العام للخصوم		**2 647 793 051,05**	**2 393 283 952,38**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة المتوفرة في الملاحق رقم (01)، و(02)، و(03).

ثانيا: تحليل الميزانية المالية: وذلك باستخدام التحليل المالي الوظيفي، كالآتي:

أ- **إعداد الميزانية الوظيفية:** بالاعتماد على الملاحق رقم (01)، و(02)، و(03)، كالآتي:

الجدول رقم (06): الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ: 2014/12/31

الاستخدامات	المبلغ 2012	الإجمالي	المبلغ 2013	الإجمالي	المبلغ 2014	الإجمالي
الإستخدامات المستقرة Es	**2931637892**		**2937797340**		**3490112303**	
الأصول غير المتداولة	2931637892		2937797340		3490112303	
إستخدامات الإستغلال Eex	**958258200**		**459201571**		**555917527**	
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	180759105		83802737		172792225	
حسابات الغير	777499095		375398834		383125302	
إستخدامات خارج الاستغلال EHex	**0,00**		**443000000**		**0,00**	
إستخدامات الخزينة Et	**819251997**		**601417998**		**679006015**	
مجموع الاستخدامات	**12089148089**		**4441416909**		**4725035845**	

الموارد	المبلغ الإجمالي 2012	المبلغ الإجمالي 2013	المبلغ الإجمالي 2014
RD الموارد الدائمة	**3542919624**	**3667636448**	**4029062846**
رؤوس الأموال الخاصة	1462765537	1576792048	1688814973
الخصوم غير المتداولة	51664806	42711442	263005078
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	2028489281	2048132958	2077242795
Rex موارد الاستغلال	**1166228465**	**773780461**	**695972998**
الخصوم المتداولة	1166228465	773780461	695972998
موارد خارج الاستغلال RHex	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Rt موارد الخزينة	**0.00**	**0.00**	**0.00**
مجموع الموارد	**4709148089**	**4441416909**	**4725035844**

المصدر: من اعداد الطالب استنادا إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة.

ب- حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة:

الجدول رقم (07): مؤشرات التوازن المالي

مؤشرات التوازن المالي	2012	2013	2014
FRng=Rd–Es	611281732	729839108	538950543
BFR=Eex–Rex	-207970265	-314578890	-140055471
Tn=Et–Rt	819251997	601417998	679006015

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة.

جـ- التعليق: من خلال مؤشرات التوازن المالي نلاحظ ما يلي:

- رأس المال العامل الإجمالي (FRng): قيمته موجبة للثلاث سنوات الأخيرة وذلك لارتفاع الموارد الدائمة على حساب الاستخدامات المستقرة، وهو ما يعني أن المؤسسة تملك هامش أمان من التمويل تستطيع من خلاله تغطية إحتياجات دورة الاستغلال، إلا أن ما يمكن ملاحظته في سنة 2014 أن هناك انخفاض في رأس المال العامل الإجمالي وهذا راجع لنمو الموارد الدائمة بمعدل أقل من نمو الاستخدامات المستقرة وهو ما أدى إلى تناقص رأس المال العامل الإجمالي.

- الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي (BFRg): قيمته سالبة للثلاثة سنوات الأخيرة وذلك لارتفاع موارد الاستغلال على حساب استخدامات الاستغلال، كما نلاحظ أن هناك إنخفاض تدريجي لاستخدامات الاستغلال من سنة 2012 (958258200 ون) إلى (555917527 ون) في سنة 2014 وهو ما يعني أن هناك تصريف للمخزونات وتسديد الزبائن لمستحقاتهم، ونفس الشيء بالنسبة لموارد الاستغلال حيث نلاحظ بأن هناك

انخفاض محسوس من سنة 2012 (1166228465 ون) إلى (695972998 ون) في سنة 2014 وهو ما يعني تسديد المؤسسة لخصومها المتداولة.

– الخزينة الصافية (Tn): قيمتها موجبة للثلاثة سنوات الأخيرة، كما نلاحظ أن موارد الخزينة معدومة هذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة فائض مالي والسيولة الموجودة لديها كافية لتسديد مستحقاتها وهو ما يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة.

خلاصة:

وعليه بما أن: رأس المال العامل الاجمالي موجب، ورأس المال العامل الاجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، والخزينة موجبة، يمكن القول بأن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة

أولا: عرض حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة: سوف نعرض حساب النتائج لسنة 2014 لمؤسسة مطاحن الحضنة كمثال والباقي سنعرضه في الملاحق: الملحق رقم (04)، و(05)، و(06).

الجدول رقم (08): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة

العناصر	ملاحظة	2014	2013
رقم الأعمال	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
المبيعات من البضاعة		1 174 134,50	1 236 697,10
المبيعات من المنتجات تامة الصنع		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
مبيعات المنتجات الأخرى		556 542,39	395 327,34
تقديمات أخرى		4 054 189,60	4 833 714,59
تغير المخزونات من المنتجات تامة الصنع		-12 705 917,36	11 528 743,87
إعادة التوازن		617 454,55	853 407,71
إنتاج الفترة -1-		**1 744 489 567,09**	**1 578 620 569,46**
مشتريات مستهلكة		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
إستهلاك الفترة -2-		**-1 444 811184,53**	**-1 323 880 198,88**
القيمة المضافة للاستغلال -3- (1-2)		**299 678 382,56**	**254 740 370,58**
أعباء المستخدمين	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-5 246 167,00	-5 544 148,06
الفائض الإجمالي للإستغلال -4-	22	**156 247 899,53**	**116 108 240,98**
المنتجات العملياتية الأخرى		18 146 369,55	28 465 316,53
الأعباء العملياتية الأخرى		-1 662 862,67	-1 018 136,91
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	23	-31 995 558,99	-24 921 901,08
مخصصات من خسائر القيمة والمؤونات		-335 181 909,74	-333 168 913,77
استرجاع من خسائر القيمة والمؤونات		334 054 083,80	347 622 705,92
النتيجة العملياتية -5-		**139 608 021,48**	**133 087 311,67**

نواتج مالية	**24**	1 288 947,94	9 143 494,16
أعباء مالية			
النتيجة المالية –6–		**1 288 947,94**	**9 143 494,16**
النتيجة العادية قبل الضريبة –7– (5+6)		**140 896 969,42**	**142 230 805,83**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	**25**	-31 366 223,00	-28 226 682,00
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية		2 492 178,69	22 387,37
مجموع نواتج النشاطات العادية		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
مجموع أعباء النشاطات العادية		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
النتيجة الصافية للنشاطات العادية –8–		**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
العناصر غير العادية (نواتج) (للتوضيح)			
العناصر غير العادية (أعباء) (للتوضيح)			
النتيجة غير العادية –9–			
النتيجة الصافية للفترة –10–	**26**	**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
الحصة من النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة (1)			
النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة المتوفرة في الملاحق رقم (04)، و(05)، و(06).

ثانيا: تحليل حساب النتائج حسب الطبيعة لوحدة مطاحن الحضنة: ويتم ذلك من خلال تحليل مختلف الأرصدة الوسيطية للتسيير:

من خلال حساب النتائج حسب الطبيعة الموضح في الملاحق رقم(04)، و(05)، و(06)، ندرس الأرصدة الوسيطية للتسيير في ما يلي:

الجدول رقم (09): الأرصدة الوسيطية للتسيير

الأرصدة الوسيطية	2012	2013	2014
CAHT	1568732126	1566238417	1756578029
VAex	277834682	254740370	299678382
EBex	112367210	116108240	156247899
Ro	90515390	133087311	139608021
Rn	77329412	114026511	112022925

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى قوائم حساب النتائج حسب الطبيعة لوحدة مطاحن الحضنة.

التعليق:

- **رقم الأعمال خارج الرسم:** بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم والذي يمثل ايرادات المؤسسات من مبيعات المنتوجات تامة الصنع، نلاحظ بأن هناك نمو تدريجي من سنة 2012 إلى سنة 2014، وهذا ما يدل على زيادة نمو المبيعات، وبأن هناك تصريف للمنتوجات تامة الصنع، ومن خلال الجدول أدناه الموضح لمعدلات نمو رقم الأعمال نستطيع استخلاص معدل النمو في رقم الأعمال خارج الرسم من سنة لأخرى كالآتي:

الجدول رقم(10): معدلات نمو رقم الأعمال

معدل نمو CAHT	2013	2014
CAHTn – CAHTn–1/ CAHTn–1	% 0.16 –	**% 12.15**

المصدر: من إعداد الطالب.

حيث نلاحظ بأن هناك انخفاض بمقدار (0.16 %) في سنة 2013 وليرتفع بعد ذلك في سنة 2014 بمعدل 12.15 %.

- **القيمة المضافة للاستغلال:** تمثل القيمة المضافة للاستغلال ثروة المؤسسة الاقتصادية وتساهم في تسديد أغلب تكاليف الاستغلال للمؤسسة، وبالنسبة لوحدة مطاحن الحضنة

نلاحظ بأن هناك ارتفاع تدريجي من سنة 2013 إلى سنة 2014، بينما هناك انخفاض من سنة 2012 إلى سنة 2013، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11): معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال

معدل نمو VAex	2013	2014
$VAex_n - VAex_{n-1} / Vaex_{n-1}$	%8.31 -	**% 17.64**

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ بأن هناك انخفاض في قيمة الثروة المتولدة عن الوحدة في سنة 2013 بمعدل 8.31 % وهذا راجع إلى ارتفاع استهلاك الدورة بمعدل أكبر من إنتاج الدورة، حيث نلاحظ أن السبب يرجع إلى ارتفاع قيمة الخدمات الخارجية الأخرى بمعدل 61.59 %، حيث أن الزيادة في المبيعات تتطلب زيادة في مصاريف الشحن، النقل، مصاريف الاتصالات....الخ.

أما في سنة 2014 نلاحظ بأن هناك ارتفاع في القيمة المضافة للاستغلال بمعدل 17.64% وذلك راجع إلى نمو في انتاج الدورة (وبصفة أخص رقم الأعمال) بمعدل أكبر من استهلاك الدورة وهو ما أدى الى القدرة على تغطية أعباء دورة الاستغلال.

وتتوزع القيمة المضافة على الأطراف التالية:

الجدول رقم (12): نسب تجزئة القيمة المضافة

توزيع القيمة المضافة	2012	2013	2014
نسبة الأجراء	%57.80	%52.24	**%46.11**
نسبة الدولة	%7.73	%11.08	**%11.30**
نسبة التمويل الذاتي	**%65.76**	%71.81	**%62.20**

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة.

من خلال جدول توزيع القيمة المضافة نلاحظ بأن نسبة التمويل الذاتي أكبر من مجموع نسبتي الدولة والأجراء هذا يدل على أن السياسة التمويلية التي تتبعها المؤسسة جيدة.

- **الفائض الاجمالي للاستغلال:** من خلال ما توضحه المعطيات المالية للمؤسسة هو قدرة دورة الاستغلال للمؤسسة على توليد الفوائض، والتي هي في نمو ملحوظ من سنة 2012 إلى سنة 2014، وهو ما يعني قوة الكفاءة الصناعية والتجارية لوحدة مطاحن الحضنة.

- **النتيجة العملياتية:** من خلال حساب النتائج للسنوات الثلاث نلاحظ قيمة النتيجة العملياتية موجبة وهذا راجع إلى أن الفائض الإجمالي للاستغلال موجب إضافة إلى انخفاض الأعباء على الإيرادات وهو ما يعني قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية.

- **النتيجة الصافية:** بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة المالية نلاحظ بأن هناك انخفاض في سنة 2014 بمعدل 1.75 %، وهذا راجع إلى ارتفاع الضرائب المؤجلة من: 22387 في سنة 2013، إلى: 2492178 في سنة 2014.

المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لوحدة مطاحن الحضنة

أولا: عرض جدول تدفقات الخزينة: سوف نعرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014 لمؤسسة مطاحن الحضنة كمثال والباقي سنعرضه في الملاحق أنظر الملحق رقم (07)، و(08)، و(09).

الجدول رقم (13): جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة لمؤسسة مطاحن الحضنة

الفترة من 2014/01/01 إلى 2014/12/31

البيان	ملاحظة	2013	2014
تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		1 741 109 204,66	1 588 845 693,87
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		2 003 272 213,61 -	1 334 700 741,42 -
الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة		4 671 593,88-	1 215 503,44 -
الضرائب على النتائج المدفوعة		45 696 830,00 -	37 723 357,00 -
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		444 160 053,15	443 000 000,00 -
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		**179 079 520,32**	**227 793 907,99 -**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية		158 371 432,95 -	8 818 018,03 -
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المادية أو المعنوية			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية			
تحصيلات على التنازل للتثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية		7 176 600,00	
الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		**151 194 832,95 -**	**8 818 018,03 -**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة			

التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض		67 749 133,35	
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		67 749 133,35	
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة للفترة		95 633 820,72	236 611 926,02 -
تغيرات أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		95 633 820,72	236 611 926,02 -
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	**27**	677 004 663,32	581 370 842,60
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة		**95 633 820,72**	**236 611 926,02 -**
النتيجة المحاسبية		**207 656 745,83**	**122 585 414,82 -**

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة.

ثانيا: تحليل جدول تدفقات الخزينة: يتم تحليل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة باستخدام النسب الآتية:

1- نسبة كفاية التدفق النقدي:

الجدول رقم (14): نسبة كفاية التدفق النقدي

البيـــــــــان	2012	2013	2014
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	550574017	227793907 -	179079520
الخصوم المتداولة	1166228465	773780461	695972998
نسبة كفاية التدفق النقدي	**0.47**	**0.29 -**	**0.25**

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى جدول تدفقات الخزينة لوحدة مطاحن الحضنة.

التعليق: من خلال نسبة كفاية التدفق النقدي نلاحظ عدم قدرة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية الخصوم المتداولة، وهذا راجع لارتفاع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة العملياتية.

2- نسبة تغطية النقدية:

الجدول رقم (15): نسبة تغطية النقدية

البيـــــــــان	2012	2013	2014
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	550574017	- 227793907	179079520
اجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمار والتمويل	0.00	- 8818018	158371432
نسبة تغطية النقدية	////////	**- 0.25**	**1.13**

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى جدول تدفقات الخزينة لوحدة مطاحن الحضنة.

التعليق: من خلال حساب نسبة تغطية النقدية نلاحظ بأن هناك تحسن ملحوظ للمؤسسة، حيث بلغ المعدل في سنة 2014 ما يقارب 1.13 وهو ما يعني قدرة أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل.

3- مؤشر النقدية التشغيلية:

الجدول رقم(16): مؤشر النقدية التشغيلية

البيـــــــــان	2012	2013	2014
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	550574017	-227793907	179079520
النتيجة الصافية	77329412	114026511	112022925
مؤشر النقدية التشغيلية	**7.11**	**-1.99**	**1.59**

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر النقدية التشغيلية لسنة 2012 كانت مرتفعة هذا يعبر على مدى نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية العملياتية بمعنى آخر قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، على العكس لسنتي 2013، 2014 الذي انخفض فيها مؤشر النقدية التشغيلية هذا يعني عدم قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

4- مؤشر النقدية الضرورية:

الجدول رقم(17): مؤشر تدفقات النقدية الضرورية

البيان	2012	2013	2014
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	550574017	-227793907	179079520
إجمالي الديون	1217893271	816491903	958978076
مؤشر تدفقات النقدية الضرورية	**0.45**	**- 0.27**	0.18

المصدر: من إعداد الطالب إستناداً إلى القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة.

التعليق: من خلال حساب مؤشرات النقدية الضرورية نلاحظ عدم كفاية أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية في تغطية اجمالي ديون المؤسسة، وبالتالي السيولة المتأتية من الأنشطة العملياتية غير كافية.

المطلب الرابع: عرض وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة مطاحن الحضنة

أولا: عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة: : سوف نعرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2014 لوحدة مطاحن الحضنة كمثال والباقي سنعرضه في الملاحق أنظر الملحق رقم (10)، و(11)، و(12):

الجدول رقم (18): جدول تغيرات الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر2012		**449 460 000,00**				**13 305 537,64**
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة						
في حسابات النتيجة						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية		**114 026 511,20**				
الرصيد في 31 ديسمبر2013		**1 563 486 511,20**				**13 305 537,64**
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة		**-13 750 658,19**				
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المسجلة						
في حسابات النتيجة						
حصص مدفوعة						
زيادة رأس المال						
النتيجة الصافية للسنة المالية		**112 022 925,11**				
الرصيد في 31 ديسمبر2014	**28**	**1 675 509 436,31**				**13 305 537,64**

ثانيا: تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة: من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة الموضح في الملاحق رقم(10)، و(11)، و(12)، ندرس قائمة تغيرات الأموال الخاصة في ما يلي:

تشكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة والتعرف على المؤسسة من خلال التعريف بالوحدة ونشأتها، قمنا بتحليل قوائمها المالية باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014 لاحظنا بأن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

فمن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى ما يلي:

– فمن خلال التحليل الوظيفي لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة، تم التوصل إلى أن رأس المال العامل الاجمالي موجب، ووجدنا بأن رأس المال العامل الاجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، والخزينة موجبة، ومنه يمكن القول بأن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

– بالنسبة لتحليل حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة، وذلك من خلال تحليل مختلف الأرصدة الوسيطية للتسيير وجدنا بأن الوحدة تحقق نتائج إيجابية من خلال النتيجة العملياتية والفائض الاجمالي للإستغلال والقيمة المضافة للاستغلال ومعدلات النمو، من خلال جدول توزيع القيمة المضافة لاحظنا بأن نسبة التمويل الذاتي أكبر من مجموع نسبتي الدولة والأجراء هذا يدل على أن السياسة التمويلية التي تتبعها المؤسسة جيدة.

– وبالنسبة لتحليل جدول تدفقات الخزينة تم التوصل إلى عدم كفاية تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية إجمالي ديون المؤسسة.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة خاصة لأجل الاندماج في السوق العالمي، حيث أنه جاء في إطار الاستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على المستوى العالمي، إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة وأثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات.

إن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية، والذي ظهر لإصلاح العيوب في المخطط المحاسبي الوطني حيث حسب المادة (25) من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي فان القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هي: الميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج".

وحسب الفرضية الأولى التي تتمثل في أن الجزائر قامت في الآونة الأخيرة بإجراء عدة إصلاحات في المجال المحاسبي نتج عنها إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG)، وذلك لتشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إعداد قوائم مالية تكون قابلة للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية، وتتماشى مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

أما الفرضية الثانية فهي هناك فروق جوهرية بين مكونات القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وبين مكونات القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني، حيث أن القوائم وفق النظام المحاسبي المالي تتكون من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق، أما القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني كانت تتكون من الميزانية وجدول حسابات النتائج فقط. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وقد أكدت الدراسة الميدانية صحة الفرضية الثالثة التي تكمن في أن النظام المحاسبي المالي مكن من سهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين مع وحدة مطاحن الحضنة، من خلال عرض وتحليل القوائم المالية لمطاحن الحضنة توصلنا إلى نتائج الدراسة الميدانية:

– فمن خلال التحليل الوظيفي لميزانية وحدة مطاحن الحضنة، تم التوصل إلى أن رأس المال العامل الاجمالي موجب، و وجدنا بأن رأس المال العامل الاجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، والخزينة موجبة، ومنه يمكن القول بأن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

– بالنسبة لتحليل حساب النتائج حسب الطبيعة لوحدة مطاحن الحضنة، وذلك من خلال تحليل مختلف الأرصدة الوسيطية للتسيير وجدنا بأن الوحدة تحقق نتائج إيجابية من خلال النتيجة العملياتية والفائض الاجمالي للإستغلال والقيمة المضافة للاستغلال ومعدلات النمو، من خلال جدول توزيع القيمة المضافة لاحظنا بأن نسبة التمويل الذاتي أكبر من مجموع نسبتي الدولة والأجراء هذا يدل على أن السياسة التمويلية التي تتبعها المؤسسة جيدة.

– وبالنسبة لتحليل جدول تدفقات الخزينة تم التوصل إلى عدم كفاية تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على تغطية إجمالي ديون المؤسسة.

– طريقة عرض القوائم المالية للوحدة تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه.

أفاق الدراسة: بعد دراستنا لهذا الموضوع، أثر تطبيق النظام المحاسبي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، تبين أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة:

– أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

– أثر النظام المحاسبي المالي على نجاح وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– دور النظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

i. الكتب:

1-حلوة حنان رضوان، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2-حيدر بني عطا محمد علي، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

3-ناجي الحيالي وليد، **اصول المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007

4-محمد نور أحمد وشحاتة السيد شحاتة، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

5-عبد العزيز النقيب كمال، **المدخل المعاصر الى علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

6-خليل محمد أحمد وآخرون، **مقدمة في علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2004.

7-كحالة جبرائيل وآخرون، **المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

8-حلوة حنان رضوان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، دار ومكتبة حامد، عمان، 2004.

9-خنفر مؤيد راضي وفلاح المطارنة غسان، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2006.

10- مطر محمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

11- قباني ثناء، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص170.

12- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** ، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.

13- شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.

14- عبد العال حماد طارق، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

15- نور أحمد محمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، شركة الجلال، الإسكندرية، 2002.

16- السيد لطفي أمين أحمد، **المحاسبة الدولية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

17- الشيخ فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، بدون دار نشر، 2008.

18- دادي عدون ناصر، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

19- بن ساسي إلياس وقريشي يوسف ، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

20- لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

21- شاكر محمد منير وآخرون، **التحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.

22- شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

ii. المذكرات والمجلات والمحاضرات:

1-بن بلغيث مداني، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،** أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

2-رزقي إسماعيل، **أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر،** مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

3-بن رحمون سليم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد،** مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

4-بوقفة عبد الهادي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية،** مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

5-بن بلغيث مداني، **التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم المبررات والأهداف،** مجلة الباحث العدد 04، 2006، الجزائر.

6-صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،** أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

7-دغموم هشام، **إعداد القوائم وفق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) ودوره في تحقيق التنمية،** مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية-، الجزائر، 2009.

8-نوي الحاج، **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008.

9-الشلتوني فايز زهدي، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2005.

10- لشهب عمر، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

11- السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

12- دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

13- قشي حبيبة، **تحليل مالي معمق**، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.

14- هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013.

15- لحرش فاطمة الزهرة، **أهمية جدول تدفقات الخزينة في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر.

iii. المؤتمرات والملتقيات:

1-أبحري سفيان وآيت محمد مراد ، "**النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات وأهداف**"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

2-نقماري سفيان وبلهادف رحمة، "**واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي –العوائق والرهانات–**"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، يومي 14/13 جانفي 2013.

3-دراوسي مسعود وضيف الله محمد الهادي، **الملتقى الدولي الأول حول** "**النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة**"، مداخلة بعنوان: "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.

4-مزياني نور الدين وفروم محمد الصالح، "**المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، مقومات ومتطلبات التطبيق**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17 و 18 جانفي2010.

5-صلواتشي هشام سفيان، "**آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**"، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي

الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17 و 18 جانفي 2010.

iv. الجرائد، القوانين والمراسيم التنفيذية:

1-القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.

2-القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 "**قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، ومدونة الحسابات**"، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

3-المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1- Samir merouani, **Le projet du nouveau system comptable financier algérien**, Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, Mémoire de magistère, ESC, Algéria, Année 2007/2008.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**46 261,40**	**69 392,09**	**92 522,79**
Immobilisations corporelles	**01**	**2 921 006 053,87**	**1 689 995 882,28**	**1 231 010 171,59**	**1 255 198 097,17**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 462 857,84*	*498 887 290,10*	*952 575 567,74*	*971 089 365,44*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 098 152 328,69	1 080 194 522,41	17 957 806,28	17 656 969,29
Autres immobilisations corporelles		*115 492 713,98*	*110 914 069,77*	*4 578 644,21*	*10 553 609,08*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**2 521 572,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	*02*	*18 800,00*		*18 800,00*	*2 521 572,00*
Impôts différés actif	*03*	*10 497 385,17*		*10 497 385,17*	*9 234 569,57*
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 931 637 892,53	1 690 042 143,68	**1 241 595 748,85**	1 267 046 761,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	180 759 105,31	2 244 714,09	178 514 391,22	198 421 082,17
Matiére premiéres et fournitures		129 041 497,63		129 041 497,63	143 316 621,86
Autres approvisionnements		46 843 831,92	2 244 714,09	44 599 117,83	47 943 595,29
Stocks de produits		**4 873 775,76**		**4 873 775,76**	**7 160 865,02**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		777 499 095,45	336 202 424,01	441 296 671,44	452 159 910,49
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe		394 694 700,39		394 694 700,39	394 694 700,39
Clients	*05*	*351 182 355,87*	*336 202 424,01*	*14 979 931,86*	*31 951 241,80*
Autres débiteurs		*6 420 344,53*		*6 420 344,53*	*7 065 426,42*
Impôts et assimilés	*06*	*25 201 694,66*		*25 201 694,66*	*18 448 541,88*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**819 251 997,95**		**819 251 997,95**	**688 400 898,80**
Placements et autres actifs financiers courants	*07*				*422 000 000,00*
Trésorerie	*08*	*819 251 997,95*		*819 251 997,95*	*266 400 898,80*
TOTAL ACTIF COURANT		1 777 510 198,71	338 447 138,10	**1 439 063 060,61**	1 338 981 891,46
TOTAL GENERAL ACTIF		4 709 148 091,24	2 028 489 281,78	**2 680 658 809,46**	2 606 028 652,99

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		190 237 647,23	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	09	77 329 412,63	113 731 954,42
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs		-30 096 507,06	-30 096 507,06
Autres capitaux propres	10	-224 165 015,16	-337 896 969,58
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 462 765 537,64**	**1 385 436 125,01**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Obligations tresor			
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	11	50 343 058,92	43 527 747,75
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	12	1 321 747,30	1 798 016,50
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**51 664 806,22**	**45 325 764,25**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe		1 064 920 078,07	1 064 920 078,07
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		1 293 426,84	1 021 238,45
Autres fournisseurs et comptes rattachés	13	49 536 948,95	37 531 590,17
Impôts		21 956 925,00	32 091 270,11
Autres dettes passifs courants	14	28 521 086,74	39 702 586,93
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 166 228 465,60**	**1 175 266 763,73**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 680 658 809,46**	**2 606 028 652,99**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**92 522,79**	**23 130,70**	**46 261,39**
Immobilisations corporelles	**01**	**2 996 104 828,99**	**1 746 867 080,96**	**1 249 237 748,03**	**1 212 026 257,90**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*535 959 141,90*	*915 641 126,65*	*934 077 675,15*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 110 981 852,38	1 088 123 266,91	22 858 585,47	14 968 096,60
Autres immobilisations corporelles		*177 624 554,70*	*122 784 672,15*	*54 839 882,55*	*7 082 332,79*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	**02**	**481 992 211,17**		**481 992 211,17**	
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	*03*	*11 880 809,56*		*11 880 809,56*	*10 741 976,43*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 490 112 303,21	1 746 959 603,75	**1 743 152 699,46**	1 222 833 295,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	172 792 225,67	3 532 367,72	169 259 857,95	80 194 647,80
Matiére premiéres et fournitures		118 885 219,44		118 885 219,44	21 276 827,23
Autres approvisionnements		50 214 232,77	3 532 367,72	46 681 865,05	42 519 129,76
Stocks de produits	**05**	**3 692 773,46**		**3 692 773,46**	**16 398 690,81**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		383 125 302,06	326 750 824,01	56 374 478,05	45 838 009,99
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe					
Clients	*06*	*347 802 397,31*	*326 750 824,01*	*21 051 573,30*	*9 228 457,63*
Autres débiteurs		*9 778 716,59*		*9 778 716,59*	*18 015 840,14*
Impôts et assimilés	*07*	*25 544 188,16*		*25 544 188,16*	*18 593 712,22*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**679 006 015,59**		**679 006 015,59**	**1 044 417 998,87**
Placements et autres actifs financiers courants	*08*				*443 000 000,00*
Trésorerie	*09*	*679 006 015,59*		*679 006 015,59*	*601 417 998,87*
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 923 543,32	330 283 191,73	**904 640 351,59**	1 170 450 656,66
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 035 846,53	2 077 242 795,48	**2 647 793 051,05**	2 393 283 952,38

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	10	127 332 048,84	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	11	112 022 925,11	114 026 511,20
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			-30 096 507,06
Autres capitaux propres	12		-146 835 602,53
Liaison intre -unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 688 814 973,95**	**1 576 792 048,84**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dettes financieres	13	217 633 433,97	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	14	45 181 039,08	41 167 491,10
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	15	190 605,63	1 543 951,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**263 005 078,68**	**42 711 442,29**
PASSIFS COURANTS			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe	16	640 000 000,00	670 810 961,25
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		1 236 951,66	3 793 340,81
Autres fournisseurs et comptes rattachés	17	7 399 113,46	47 265 117,47
Impôts		33 315 421,24	31 317 610,00
Autres dettes passifs courants	18	14 021 512,06	20 593 431,72
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**695 972 998,42**	**773 780 461,25**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 647 793 051,05**	**2 393 283 952,38**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		**1 449 460 000,00**				**13 305 537,64**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		114 026 511,20				
Solde au 31 décembre N-1		**1 563 486 511,20**				**13 305 537,64**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives		-13 750 658,19				
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		112 022 925,11				
Solde au 31 décembre N	**28**	**1 675 509 436,31**				**13 305 537,64**

الملحق رقم (05)

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	16	1 566 238 417,88	1 568 732 126,15
Ventes de marchandises		1 236 697,10	934 500,00
Ventes de produits finis		1 559 772 678,85	1 560 696 082,40
Ventes autres produits		395 327,34	352 570,66
Autres Prestations		4 833 714,59	6 748 973,09
Variation stocks produits finis et en cours		11 528 743,87	-2 278 390,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		853 407,71	1 116 976,18
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 578 620 569,46**	**1 567 570 711,46**
Achats consommés		-1 295 054 886,21	-1 271 898 532,81
Services extérieurs et autres consommations	17	-28 825 312,67	-17 837 495,90
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 323 880 198,88**	**-1 289 736 028,71**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**254 740 370,58**	**277 834 682,75**
Charges de personnel	18	-133 087 981,54	-160 594 431,65
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 544 148,06	-4 873 040,65
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**19**	**116 108 240,98**	**112 367 210,45**
Autres produits opérationnels		28 465 316,53	30 400 186,84
Autres charges opérationnelles		-1 018 136,91	-17 148 391,98
Dotations aux amortissements et aux provisions		-24 921 901,08	-29 229 064,22
Dotations aux provisions et pertes de valeur	20	-333 168 913,77	-347 000 364,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		347 622 705,92	341 125 814,49
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**133 087 311,67**	**90 515 390,83**
Produits financiers	21	9 143 494,16	4 810 800,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**9 143 494,16**	**4 810 800,00**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**142 230 805,83**	**95 326 190,83**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-28 226 682,00	-19 735 863,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		22 387,37	1 739 084,80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 963 852 086,07	1 943 907 512,79
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 849 825 574,87	-1 866 578 100,16
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**114 026 511,20**	**77 329 412,63**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**22**	**114 026 511,20**	**77 329 412,63**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (06)

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
Ventes de marchandises		1 174 134,50	1 236 697,10
Ventes de produits finis		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
Ventes autres produits		556 542,39	395 327,34
Autres Prestations		4 054 189,60	4 833 714,59
Variation stocks produits finis et en cours		-12 705 917,36	11 528 743,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		617 454,55	853 407,71
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 744 489 567,09**	**1 578 620 569,46**
Achats consommés		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
Services extérieurs et autres consommations	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 444 811 184,53**	**-1 323 880 198,88**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**299 678 382,56**	**254 740 370,58**
Charges de personnel	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 246 167,00	-5 544 148,06
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**22**	**156 247 899,53**	**116 108 240,98**
Autres produits opérationnels		18 146 369,55	28 465 316,53
Autres charges opérationnelles		-1 662 862,67	-1 018 136,91
Dotations aux amortissements et aux provisions	23	-31 995 558,99	-24 921 901,08
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-335 181 909,74	-333 168 913,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 054 083,80	347 622 705,92
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**139 608 021,48**	**133 087 311,67**
Produits financiers	24	1 288 947,94	9 143 494,16
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**1 288 947,94**	**9 143 494,16**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**140 896 969,42**	**142 230 805,83**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-31 366 223,00	-28 226 682,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 492 178,69	22 387,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**26**	**112 022 925,11**	**114 026 511,20**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		1 588 845 693,87	1 609 516 043,62
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-1 334 700 741,42	-1 431 138 004,92
Intérêts et autres frais financiers payés		-1 215 503,44	-80 740,89
Impôts sur les résultats payés		-37 723 357,00	-56 559 680,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Virement de fonds			
Souscription DAT		-443 000 000,00	
Restitution DAT			428 836 400,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-227 793 907,99	550 574 017,31
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-8 818 018,03	
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-8 818 018,03	
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-236 611 926,02**	**550 574 017,31**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		817 982 768,62	265 282 681,53
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	23	581 370 842,60	817 982 768,62
Variation de trésorerie de la période		**-236 611 926,02**	**552 700 087,09**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-122 585 414,82**	**630 029 499,72**

الملحق رقم (09)

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		1 741 109 204,66	1 588 845 693,87
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 003 272 213,61	-1 334 700 741,42
Intérêts et autres frais financiers payés		-4 671 593,88	-1 215 503,44
Impôts sur les résultats payés		-45 696 830,00	-37 723 357,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Virement de fonds		47 450 900,00	
Souscription DAT			-443 000 000,00
Restitution DAT		444 160 053,15	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		179 079 520,32	-227 793 907,99
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-158 371 432,95	-8 818 018,03
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		7 176 600,00	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-151 194 832,95	-8 818 018,03
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		67 749 133,35	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		67 749 133,35	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**95 633 820,72**	**-236 611 926,02**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		581 370 842,60	817 982 768,62
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	27	677 004 663,32	581 370 842,60
Variation de trésorerie de la période		**95 633 820,72**	**-236 611 926,02**
Rapprochement avec le résultat comptable		**207 656 745,83**	**-122 585 414,82**

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**69 392,10**	**46 261,39**	**69 392,09**
Immobilisations corporelles	**01**	**2 926 920 910,56**	**1 714 894 652,66**	**1 212 026 257,90**	**1 231 010 171,59**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 478 762,95*	*517 401 087,80*	*934 077 675,15*	*952 575 567,74*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 099 136 199,70	1 084 168 103,10	14 968 096,60	17 957 806,28
Autres immobilisations corporelles		*120 407 794,55*	*113 325 461,76*	*7 082 332,79*	*4 578 644,21*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	*02*	*10 741 976,43*		*10 741 976,43*	*10 497 385,17*
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 937 797 340,48	1 714 964 044,76	**1 222 833 295,72**	1 241 595 748,85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	03	83 802 737,56	3 608 089,76	80 194 647,80	178 514 391,22
Matiére premiéres et fournitures		21 276 827,23		21 276 827,23	129 041 497,63
Autres approvisionnements		46 127 219,52	3 608 089,76	42 519 129,76	44 599 117,83
Stocks de produits		**16 398 690,81**		**16 398 690,81**	**4 873 775,76**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		375 398 834,00	329 560 824,01	45 838 009,99	441 296 671,44
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe	04				394 694 700,39
Clients	*05*	*338 789 281,64*	*329 560 824,01*	*9 228 457,63*	*14 979 931,86*
Autres débiteurs		*18 015 840,14*		*18 015 840,14*	*6 420 344,53*
Impôts et assimilés	*06*	*18 593 712,22*		*18 593 712,22*	*25 201 694,66*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**1 044 417 998,87**		**1 044 417 998,87**	**819 251 997,95**
Placements et autres actifs financiers courants	*07*	*443 000 000,00*		*443 000 000,00*	
Trésorerie	*08*	*601 417 998,87*		*601 417 998,87*	*819 251 997,95*
TOTAL ACTIF COURANT		1 503 619 570,43	333 168 913,77	**1 170 450 656,66**	1 439 063 060,61
TOTAL GENERAL ACTIF		4 441 416 910,91	2 048 132 958,53	**2 393 283 952,38**	2 680 658 809,46

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		190 237 647,23	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	09	114 026 511,20	77 329 412,63
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs		-30 096 507,06	-30 096 507,06
Autres capitaux propres	10	-146 835 602,53	-224 165 015,16
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 576 792 048,84**	**1 462 765 537,64**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Obligations tresor			
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	11	41 167 491,10	50 343 058,92
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	12	1 543 951,19	1 321 747,30
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**42 711 442,29**	**51 664 806,22**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe	13	670 810 961,25	1 064 920 078,07
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		3 793 340,81	1 293 426,84
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	47 265 117,47	49 536 948,95
Impôts		31 317 610,00	21 956 925,00
Autres dettes passifs courants	15	20 593 431,72	28 521 086,74
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**773 780 461,25**	**1 166 228 465,60**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 393 283 952,38**	**2 680 658 809,46**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		**1 449 460 000,00**				**-64 023 874,99**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						77 329 412,63
Solde au 31 décembre N-1		**1 449 460 000,00**				**13 305 537,64**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						114 026 511,20
Solde au 31 décembre N	**24**	**1 449 460 000,00**				**127 332 048,84**

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	15	1 568 732 126,15	1 742 545 814,81
Ventes de marchandises		934 500,00	11 562,11
Ventes de produits finis		1 560 696 082,40	1 734 780 391,30
Ventes autres produits		352 570,66	192 060,30
Autres Prestations		6 748 973,09	7 561 801,10
Variation stocks produits finis et en cours		-2 278 390,87	4 703 470,47
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 116 976,18	
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 567 570 711,46**	**1 747 249 285,28**
Achats consommés		-1 271 898 532,81	-1 412 059 288,75
Services extérieurs et autres consommations		-17 837 495,90	-27 418 550,40
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 289 736 028,71**	**-1 439 477 839,15**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**277 834 682,75**	**307 771 446,13**
Charges de personnel	16	-160 594 431,65	-145 986 424,59
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 873 040,65	-5 525 187,20
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**112 367 210,45**	**156 259 834,34**
Autres produits opérationnels		30 400 186,84	12 028 614,33
Autres charges opérationnelles		-17 148 391,98	-799 272,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-29 229 064,22	-29 101 593,98
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-347 000 364,75	-355 736 222,44
Reprise sur pertes de valeur et provisions	17	341 125 814,49	349 660 442,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**90 515 390,83**	**132 311 801,99**
Produits financiers		4 810 800,00	7 319 075,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		**4 810 800,00**	**7 319 075,00**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**95 326 190,83**	**139 630 876,99**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-19 735 863,00	-27 885 765,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 739 084,80	1 986 842,43
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 943 907 512,79	2 116 257 417,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 866 578 100,16	-2 002 525 462,60
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**77 329 412,63**	**113 731 954,42**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**77 329 412,63**	**113 731 954,42**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		1 609 516 043,62	1 748 842 481,64
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-1 431 138 004,92	-2 150 900 843,34
Intérêts et autres frais financiers payés		-80 740,89	-108 756,75
Impôts sur les résultats payés		-56 559 680,50	-37 325 438,46
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Virement de fonds			
Souscription DAT			
Restitution DAT		428 836 400,00	415 000 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		550 574 017,31	-24 492 556,91
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			-3 008 415,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles			-362 700,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			7 096 500,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			3 725 384,58
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Sétif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**550 574 017,31**	**-20 767 172,33**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		265 282 681,53	286 049 853,86
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	18	817 982 768,62	265 282 681,53
Variation de trésorerie de la période		**552 700 087,09**	**-20 767 172,33**
Rapprochement avec le résultat comptable		**630 029 499,72**	**92 964 782,09**

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		**1 449 460 000,00**				**-168 054 212,65**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						-9 701 616,76
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						113 731 954,42
Solde au 31 décembre N-1		**1 449 460 000,00**				**-64 023 874,99**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						77 329 412,63
Solde au 31 décembre N	**19**	**1 449 460 000,00**				**13 305 537,64**

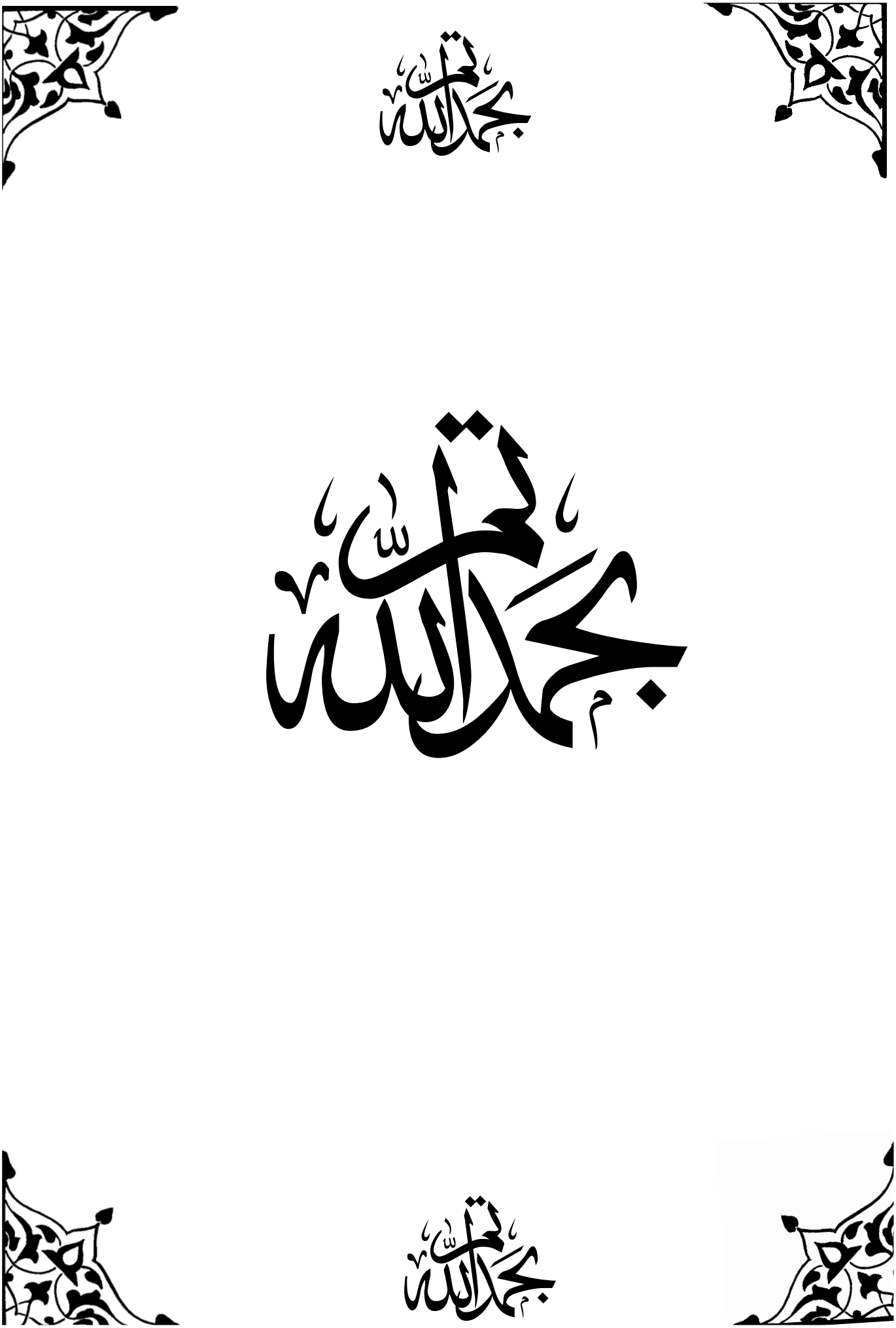
تم بحمد الله

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع الذي تمت معالجته وهذا من خلال ما يلي: تقديم النظام المحاسبي المالي، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة –المسيلة–.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة ومصداقية البيانات والمعلومات المالية والمحاسبة المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها ومعرفة التغير في وضعيتها.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، التوافق المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

Résumé:

Ce présente mémoire a pour but, l'étude des effets de l'application du système comptable financier sur les composants des états financiers de l'entreprise économique, et ce, en procédant à l'étude des aspects théoriques du sujet traité, et ce, à travers: la présentation de système comptable financier, la présentation des états financiers conformément au système comptable financier, Et pour connaitre l'impact de cette étude on a appliqué les méthodes et les outils de l'analyse financière sur les états financiers de l'entreprise (filiale les moulins du hodna m'sila).

Aussi à travers cette étude on a abouti à plusieurs résultats, que les états financiers conformément au nouveau SCF se distingue dans le confort et la fiabilité des données, ce qui permet à l'entreprise de fournir une image fidèle de sa situation financière et de mesurer l'efficacité et la connaissance du changement.

Mots clés: normes comptables internationales, L'harmonisation comptable, système comptable financier, états financiers.